ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تغير المناخ
من منظور مصري

- فرص وتحديات استضافة مصر لقمة COP27
- قياس الأثر الاقتصادي لتغير المناخ على مصر
- هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟
- تأثيرات اتفاق "البرهان" و"حمدوك" على مصر

DEC 2021
العدد (37)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

تغير المناخ من منظور مصري

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا الأمن والدفاع

هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟

صفحة 46

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (37) - ديسمبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- الطريق إلى مؤتمر المناخ COP27

قضايا دولية 10

- **تغير المناخ من منظور مصري** (ملف العدد)
- فرص وتحديات استضافة مصر لقمة COP27
- قياس الأثر الاقتصادي لتغير المناخ على مصر
- حدود النجاحات والإخفاقات في قمة COP26
- الأبعاد المتعددة لتكلفة تغير المناخ في إفريقيا
- مكافحة تغير المناخ.. من يتحمل المسئولية؟
- مؤشرات وإحصاءات حول الأداء البيئي لمصر

قضايا الأمن والدفاع 46

- هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟
- تأثيرات اتفاق "البرهان" و"حمدوك" على مصر
- عراقيل تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات
- أسباب تفاقم أزمة لبنان إثر التوترات مع الخليج

الافتتاحية

الطريق إلى مؤتمر المناخ COP27

* د. عبد المنعم سعيد

دخلت قضية المناخ إلى ساحة الاستراتيجية والعلاقات الدولية بقوة خلال العقود الثلاثة الماضية، باعتبارها قضية كونية تهدد مصالح دول العالم مجتمعة بغض النظر عن مكانتها من حيث القوة والمكانة. لذلك فهي تقف على قدم المساواة مع قضايا أخرى، مثل الأوبئة والفيروسات وتحوراتها التي باتت ذائعة وملحة مع التجربة الصعبة للفيروس التاجي، وما سجله من "جائحة" أثرت على جميع دول العالم، والاقتصاد العالمي، والتفاعلات الدولية في مجملها، وكذا قضية منع انتشار الأسلحة النووية التي زاد إلحاحها مع اختراق دول، ورفض أخرى، للاتفاقية الدولية في هذا الشأن.

إنّ ما يجمع هذه القضايا الثلاث هو التأثير الكبير على أمن دول العالم، والأمن الدولي في عمومه، من ناحية، وعجز أي دولة بمفردها عن التعامل مع القضية دون تعاون مع الدول الأخرى، من ناحية أخرى. وهكذا، فإن اختيار مصر من قبل الدول المشاركة في مؤتمر "جلاسجو" للتغيرات المناخية لاستضافة المؤتمر الدولي القادم (COP27) في مدينة شرم الشيخ، هو شهادة أخرى من المجتمع الدولي على الدور الهام لمصر في التعامل مع القضايا الدولية الهامة، وممثلة لإفريقيا في التعامل مع قضية حيوية لجميع قارات العالم.

أبعاد قضية المناخ

يحكم قضية تغير المناخ ثلاثة أبعاد تبدو على شكل مثلث من التفاعلات التاريخية في حياة البشرية. البعد الأول، هو الطبيعة Physics التي بدأت منذ حدوث الانفجار الكبير أو "البج بانج Big Pang" الذي خرجت منه كواكب المجموعة الشمسية من قلب نجمها الشمس لكي يبعد كوكب الأرض عن الشمس بمقدار بدأت بمقتضاه القشرة الخارجية في التماسك محتوية بداخلها قلبًا من المعادن المصهورة، ومكونة خارجها محيطًا من الأوزون الذي يحمي الكرة الأرضية من متغيرات في الفضاء خارج الأرض.

ومع البرودة التدريجية فإن المادة الحارقة على الأرض تحوّلت إلى أشكال من "الكربون" الذي نتيجة ضغوط كبيرة أو إرادة إلهية تكونت خلايا عضوية أخذت مع أزمان طويلة في الانقسام والتكاثر إلى مخلوقات كثيرة كان منها ممالك حيوانية تخرج منها قبل ستة ملايين عام النواة الأولى للإنسان، والذي بعد تكوينه وقبل مليونين من الأعوام كان قد انتقل من مولده البدائي الأول في شرق إفريقيا إلى بقية العالم. وقبل 70 ألف عام، كانت الخريطة المعرفية للإنسان قد تكونت، ومنها دخل في سلسلة من الثورات للفهم والثقافة والزراعة والتبادل الذي كان أوله علامات التبادل والمقايضة قبل 12 ألف عام، وهي التي وضعت أول مظاهر الاقتصاد ومعه بدأ التاريخ وتسجيله.

البُعد الثاني، كان الاقتصاد والمعاملات الإنتاجية والاستهلاكية، أي مظاهر العرض والطلب، وكلاهما كان معتمدًا على الطاقة الكربونية، والتي كان مصدرها الشمس وما تولده من دفء وفحم. ومنذ اللحظة الأولى في التاريخ وحتى عام 1800 بعد الميلاد، وفيها ولدت الثورة الصناعية الأولى، كانت الشمس وحدها تقريبًا هي المصدر الأساسي لحرارة الأرض. بعد هذه الثورة، فإن الإنسان نفسه بات هو الآخر مصدرًا للحرارة التي جاء بعضها من الزيادة السكانية، وبعضها الآخر من المصانع المعتمدة على الفحم وغيره من مصادر الطاقة الأحفورية، وبعضها الثالث من وسائل المواصلات من القطارات إلى السيارات إلى السفن والطائرات.

هذه المصادر المختلفة لتكوين الطاقة الإنتاجية للإنسان وما نتج عنها من انتشار المدن والحضر، بصفة عامة، أدى في ثمانينيات القرن الماضي إلى معرفة العلماء أن حرارة الأرض في طريقها إلى الارتفاع، وأنها بالفعل تهدد الغلاف الفضائي للكوكب، وفي المتوسط العام زادت حرارة الكوكب بحوالي درجة ونصف سنتجراد قبل نهاية الألفية الثانية بعد الميلاد. وعندما عقدت الأمم المتحدة قمة الأرض في مطلع تسعينيات القرن الماضي جاء منها الإلحاح على ضرورة جهد إنساني شامل لكي تتلافى الأرض كارثة كبيرة.

البعد الثالث السياسي دار حول كيفية إدارة ما بات معروفًا بأزمة المناخ، وتبعها السؤال عمن يتحمل المسئولية عن الأزمة، ومن الذي سوف يتحمل تكلفة التعامل معها، والكيفية التي سوف يتم بها التخلص مما بات معروفًا بالاحتباس الحراري؟.

وأصبحت الأمم المتحدة تتحمل مسئولية حشد الجهود الدولية للتعامل مع الخطر المناخي عبر سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أسفرت عما عرف ببروتوكول كيوتو، ثم اتفاقية باريس، وبيان جلاسجو. وفي جميعهم، استقرت فكرة أن هناك حاجة ماسة لتخفيض حرارة الأرض بما مقداره درجة ونصف قبل عام 2100، على أن تبدأ دول العالم من الوقت الحالي عملية تخفيض الانبعاثات الحرارية منها، بدءًا من الدول الصناعية الكبرى (الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والهند) تدريجيًا، بينما تشجع باقي الدول النامية على التخلي عن مشروعاتها التنموية المسببة للاحتباس الحراري، على أن تُعوَّض ماليًا عن ذلك من خلال صندوق تنموي يمول من الدول الصناعية بمقدار 100 مليار دولار سنويًا.

ما حدث فعليًا هو أن هذا الصندوق لم تقم له قائمة، وانقسمت دول العالم إلى دول صناعية متقدمة تتحمل مسئولية الاحتباس الحراري، والدول النامية التي تريد أن تأخذ فرصتها في التقدم. الصين وروسيا أخذتا مواقف مناوئة للدول الصناعية الأخرى، وامتنعتا عن حضور مؤتمر جلاسجو، وسط حملات إعلامية متبادلة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

مؤتمر شرم الشيخ

وقع على عاتق مصر مسئولية الخطوة المقبلة للتعامل مع الأزمة المناخية، ومن ثم بات عليها خلال الشهور المقبلة أن تؤسس لقمة ناجحة. وكان لاختيار شرم الشيخ -أو مدينة السلام- إشارة إلى اهتمام مصر بالقضايا العالمية. وحتى تنجح مصر في هذه المهمة، فإن عليها أن تستعد من خلال قائمة أعمال ذات ثلاثة جوانب:

أولها، له صبغة دولية وعالمية دبلوماسية، وهو خلق توافق دولي حول كيفية تحقيق الأهداف التي قررتها المؤتمرات السابقة. ومثل ذلك لا يمكن حدوثه ما لم يَجرِ التواصل مع الأطراف الرئيسية للخلاف الدولي من أجل إنشاء أرضية مشتركة تتيح اتخاذ خطوات عملية لإنقاذ الكوكب الذي يمثل حاضنة مشتركة للإنسانية.

ثانيها، يستند إلى الدولة المصرية ومشروعها الوطني في التنمية وتثبيته في إطار يكفل أولوية واضحة للبيئة الخضراء، وفي الوقت نفسه فإن المؤتمر يمكنه كفالة تقوية العلامة التجارية لمصر، خاصة وأن المؤتمر سوف يحدث بعد سلسلة من الافتتاحيات للعاصمة الإدارية، والمتحف المصري الكبير، وعدد كبير من المشروعات الأخرى، مثل القطار السريع والمونوريل.

ثالثها، أن الإنسان المصري لا بد في اقترابه من مؤتمر المناخ أن يعبر عن أصالة حضارية وأخلاقية متقدمة. ويأتي ذلك من خلال عملية إعلامية وتعليمية مدروسة تظهر المخزون الحضاري للدولة المصرية وشعبها.

قضايا دولية

تغير المناخ من منظور مصري

ملف العدد

1 فرص وتحديات استضافة مصر لقمة COP27
2 قياس الأثر الاقتصادي لتغير المناخ على مصر
3 حدود النجاحات والإخفاقات في قمة COP26
4 الأبعاد المتعددة لتكلفة تغير المناخ في إفريقيا
5 مكافحة تغير المناخ.. من يتحمل المسئولية؟
6 مؤشرات وإحصاءات حول الأداء البيئي لمصر

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (37) - ديسمبر 2021

فرص وتحديات استضافة مصر لقمة COP27

* أمل إسماعيل - * فاطمة الخضرجي - * غادة خديوي
باحثون بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جاء اختيار مصر لاستضافة قمة المناخ العالمية القادمة (COP27) ليعكس ثقة المجتمع الدولي في السجلّ المناخي والبيئي للدولة المصرية باعتبارها الدولة الإفريقية الأكثر تقدمًا في تطوير وتطبيق سياسات مكافحة التغير المناخي، وفي الوقت نفسه يُشير إلى الثقة الدولية في قدرة مصر على تنظيم الحدث العالمي البارز في عام 2022، والذي يعد أهم مؤتمر دولي للأمم المتحدة حول تغيرات المناخ، لا سيما كونها دولة آمنة، وتملك البنية التحتية اللازمة لاستضافة هذه المؤتمرات العالمية.

سجلّ بيئي متطور

عملت مصر في خطتها للبناء والتنمية على دمج أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي مراعاة البعد البيئي، فيما يخص المشروعات والأنشطة الاقتصادية، ومنها خطة دمج مواجهة تغيير المناخ في أكبر عدد من الوزارات، كما تمت إعادة هيكلة المجلس الوطني للتغيرات المناخية ليصبح برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كافة الوزارات المعنية عام 2019. ومن أبرز الجهود المصرية في المجال البيئي ومواجهة تغير المناخ ما يلي:

- إعداد أول استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام 2011، كما تم إصدار استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات LEDS في

عام 2018، فضلًا عن إطلاق مبادرة تهدف إلى تكامل اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن (تغير المناخ، التنوع البيولوجي، التصحر) خلال رئاستها للتنوع البيولوجي COP14 عام 2018.

- الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية على مصر 2020. كما تم إعداد تقرير الإبلاغ الوطني الرابع حول جهود مصر في مواجهة التغير المناخي، والذي سيتضمن تحديث وتعزيز الإجراءات وسياسات وتدابير للتخفيف من آثاره والتكيف معه للوصول إلى عالم خالٍ من الكربون بحلول عام 2050.

- استهداف الوصول بالمشروعات الخضراء إلى 50% بحلول 2025، و100% بحلول 2030، ومصادر الطاقة المتجددة من 20% من مزيج الطاقة المصرية إلى 42% بحلول عام 2035، مع تنفيذ سلسلة من المشروعات الخضراء، من بينها مشروع الـ1.5 مليون فدان، فضلًا عن مشروعات عديدة تعمل على حماية سواحل الدلتا من آثار التغيرات المناخية.

- التحول إلى وسائل النقل النظيف، مثل: مشروعات القطارات والمركبات الكهربائية، والتوسع في شبكات المترو، وإنشاء المدن الذكية والمستدامة، وتجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك، وكذلك مشروعات الإدارة المتكاملة للموارد المائية مثل مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي، ومشروعات تحلية مياه البحار، ومشروعات ترشيد استخدام المياه مثل تبطين الترع والمصارف.

- إصدار السندات الخضراء بمبلغ إجمالي 750 مليون دولار، كأداة جديدة لجمع الأموال للمشاريع المناخية والبيئية، وهي أول سندات سيادية خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لمواجهة التحديات ذات الصلة بمياه الصرف الصحي والنقل وقطاعات الطاقة على المستوى الوطني.

- دعم تمويل مشروعات النقل، والسياحة المستدامة، وإدارة المخلفات، بمبلغ 154 مليون يورو، بالإضافة إلى 457 مليون يورو لمشروعات الطاقة المتجددة، و27 مليون دولار، و15.5 مليون يورو لتنفيذ مشروعات البيئة المختلفة.

- إطلاق استراتيجية تغير المناخ 2050 التي تحدد الاتجاهات والسياسات التي ستتبناها الدولة المصرية للوفاء بتطلعاتها للعمل المناخي، حيث تشمل خمسة أهداف رئيسية، هي: تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات، بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره السلبية، تعزيز حوكمة وإدارة العمل في مجال التغير المناخي، وتحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ.

استعدادات للقمة

- ما إن تمّ الإعلان عن استضافة مصر لقمة المناخ في عام 2022، حتى تحركت مؤسسات الدولة المصرية بسرعة استعدادًا لاستضافة هذا الحدث الهام. إذ أصدرت وزارة البيئة كتيبًا حول استعدادات مصر لاستضافة

مؤتمر المناخ COP27 في شرم الشيخ، تحت عنوان "الطريق إلى استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27.. إعادة تصور القدرة على الصمود في قارة إفريقيا".

- يعرض هذا الكتيب جهود مصر لدعم التحول الأخضر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومقومات مدينة شرم الشيخ لاستضافة القمة، والتجربة المصرية في استضافة مؤتمر التنوع البيولوجي COP14 عام 2018، والجهود الوطنية للاستفادة المُثلى من الموارد المتاحة وتأهيل المجتمع للتعامل مع آثار التغيرات المناخية، وكيف تعمل مصر على أن تتحدث إفريقيا بصوت واحد.

- يعرض الكتيب أيضًا أهم المحاور التي ستركز عليها مصر خلال القمة القادمة بشرم الشيخ، مثل: قضايا التكيف والمواجهة للتغير المناخي فيما يخص تأثيرها على الدول النامية وخاصة إفريقيا، وخلق آلية لالتزام الدول المتقدمة بإيجاد وسائل التمويل اللازم للدول النامية للتحول نحو الطاقات المتجددة والأنشطة الاقتصادية منخفضة الكربون، ومتابعة تنفيذ المبادرات والالتزامات الدولية، بخصوص العمل المناخي بشكل سنوي من خلال لجنة دولية متفق عليها، بدءًا من قمة شرم الشيخ، وعدم الانتظار لنهاية المدة.

- ستركز مصر في القمة القادمة على البحث والابتكار وتعزيز التعاون بين الحكومات في مجالات البحث العلمي لتسريع الانتقال إلى الممارسات والأنشطة منخفضة الكربون. فبجانب التمويل فإن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مصر وإفريقيا من شأنه أن يعزز العمل المناخي، ويخلق فرصًا أكبر للتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

فرص وتحديات

- يعكس اختيار مصر لاستضافة الحدث الدولي الكبير ثقة المجتمع الدولي في مصر، خاصة في مجالي توافر الأمن والجاهزية. فمن أهم المتطلبات في الدولة المضيفة أن يتم تصنيفها كدولة آمنة، حسب تصنيف الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي تم تعزيزه عبر استعادة الأمن للبلاد والانتصار في الحرب على الإرهاب، والتي تكللت بإنهاء حالة الطوارئ في أكتوبر 2021.

- أما بخصوص الجاهزية لاستضافة القمة، فيشترط أن يكون لدى الدولة المستضيفة شبكة متطورة من المواصلات والطيران والاتصالات وغرف فندقية على مستويات مختلفة لاستيعاب عدد كبير من المشاركين. كما يجب أن تتوفر كافة المرافق الحيوية في المدينة المضيفة، مثل: الأمن، والمستشفيات، ومراكز التطعيم، وغيرها، وهي أشياء تتوفر بمعايير دولية داخل مصر، وخاصة مدينة شرم الشيخ المستضيفة للمؤتمر.

- عملت مصر دومًا على مساندة مصالح الدول النامية والإفريقية، والدفع بها نحو إجراءات التكيف مع تغير المناخ. ففي عام 2016، أطلقت الدولة المصرية استراتيجيتها الوطنية المعنية بالاقتصاد الأخضر والصديقة لجهود مجابهة التغيرات المناخية، وذلك على هامش مؤتمر الوزراء الأفارقة المعنيّ بالبيئة (AMCEN) الذي عُقد في القاهرة.

- ودعا القادة الأفارقة في المؤتمر إلى تعزيز رؤية إنمائية واضحة لإفريقيا في سياق أجندة الاستدامة الدولية 2030 واتفاق باريس، وشاركت مصرُ كلًا من تنزانيا وجنوب إفريقيا والسودان والجابون

في تمثيل إفريقيا في صندوق المناخ الأخضر، وهو آلية التمويل التي تعتمد عليها الدول الإفريقية في مشروعات الحد من الانبعاثات في القارة. وجاءت قمة جلاسكو لتفتح النقاش حول تنفيذ الالتزامات الدولية لمساعدة الدول النامية، وأكدت مصر على حقوق الدول الإفريقية المتضررة من تغيرات المناخ، وهو ما يمثل فرصة لمصر لقيادة مبادرة أو كيان إفريقي برئاسة مصر لدعوة الدول لتكثيف العمل المناخي في الدول النامية ومتابعة تنفيذه سنويًا.

- تركت قمة جلاسكو الكثير من القضايا دون حسم واضح، ويعني ذلك أنه سيكون على مصر بذل أقصى جهد لسدّ تلك الثغرات في اتفاقية الأطراف لمكافحة التغير المناخي. ففي ختام قمة جلاسكو، دعت الوثيقة الختامية 197 دولة إلى الإعلان عن مدى تقدمها نحو المزيد من الطموح المناخي في العام المقبل في مؤتمر الأطراف 27 المقرر عقده في مصر، مما سيحول مؤتمر شرم الشيخ إلى فرصة حقيقية لتقييم مدى التزام الدول بتنفيذ سياسات مكافحة التغير المناخي.

- من المتوقّع أن تؤكد مصر في القمة القادمة للمناخ على أهمية توفير التمويل اللازم للدول النامية لتمكينها من مجابهة أخطار التغير المناخي، وهو ما سيتطلب العمل على وضع خطة واضحة لتوزيع أعباء هذه الأموال على الدول والمؤسسات المانحة، وتنظيم استفادة الدول النامية منها، خاصة وأن تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها يتوقف على حجم الدعم الموجه إليها. في الوقت نفسه، من الضروري التقدم نحو معالجة المشكلة المتعلقة بما يترتب على مساعدات مكافحة المناخ من زيادة ديون الدول النامية، حيث إن الجزء الأكبر من تلك الأموال يأتي في شكل قروض وليس في شكل منح.

- يُشكل التعهد في قمة جلاسكو بشأن الحد من غاز الميثان تحديًا أمام القمة القادمة، لأنه رغم إيجابيات هذا التعهد إلا أنه سيؤثر سلبًا على الثروة الحيوانية بالدول النامية، والتي تعتبر من أهم مصادر إنتاج الميثان، بالإضافة إلى ضعف الدول النامية في تحقيق منظومة متقدمة قادرة على التخلص من النفايات الحيوية بما يُقلل الانبعاثات. لذلك سيكون هدف القمة في مصر متابعة الالتزامات الدولية لإنقاذ العالم من توابع التغيرات المناخية الكارثية، والتي تسبب خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات ومصادر الحياة، والخروج بتوصيات عاجلة قابلة للتنفيذ.

ختامًا، ربما سيتوجب على مصر من خلال النجاحات التي حققتها على مستوى رئاستها للاتحاد الإفريقي عام 2019، واهتمامها الدائم بالقارة الإفريقية على كافة المستويات الاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان؛ تكوين تحالف يخدم مصالح الدول الإفريقية، ويعزز من خططها المناخية، ويدعم أجندتها في مجال العمل المناخي، والدعوة إلى تفعيل لجنة ملزمة دوليًا لمتابعة تلك الالتزامات بشكل دوري، فحينها يمكن أن نقول إن قمة المناخ تحوّلت من الآمال والطموحات الواعدة لحل مشكلة المناخ إلى تطبيق عملي تقوده إجراءات التحول إلى الحياد الكربوني للدول المتقدمة وإجراءات التكيف للدول النامية.

قياس الآثر الاقتصادي لتغير المناخ على مصر

* **أحمد بيومي**
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشكل قياس الآثار الاقتصادية لتغير المناخ أهمية كبيرة لدى دول العالم، في ظل تصاعد الاهتمام بهذه القضية على الأجندة العالمية. إذ يوفّر ذلك القدرة على تحديد حجم كلفة ما يُحدثه ارتفاع تغيرات درجات الحرارة وانبعاثات الكربون خاصة من الوقود الأحفوري على خطط التنمية، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية للدول، ومن ثم تعزيز القدرة الاستباقية للدول على مواجهة هذه الآثار والتكيف معها. في هذا السياق، فإن مصر من الدول التي ستتأثر بتغيرات المناخ، ولا سيما على صعيد قطاعات اقتصادية مهمة للناتج المحلي الإجمالي، مثل السياحة والزراعة، فضلًا عن آثار أخرى على السكان والموارد المائية.

أساليب القياس

- عادةً ما يتم قياس التداعيات الاقتصادية لتغير المناخ إما عبر تحديد أثرها على المعاملات السوقية ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي، فإذا أثرت درجات الحرارة مثلًا على منتج زراعي يعتمد عليه اقتصاد دولة ما فقد يترتب على ذلك انخفاض أو تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما القياسات النقدية للآثار غير السوقية، فتكون عبر تحديد الأثر على صحة الإنسان، والنظم البيئية (الطبيعة وما تحتويه من كائنات حية). وبرغم صعوبة حساب هذا النوع من الآثار أحيانًا، لكن يتم ذلك بطرق تقديرية.

- سعى علماء الاقتصاد أمثال: نوردهاوس (1977)، ودارج (1979)، وشيلينج (1992)، إلى تحديد الآثار الاقتصادية لتغير المناخ بشكل دقيق، حيث توصلوا إلى

نتيجة مفادها أن لتغير المناخ أثرًا سلبيًا خارجيًا. فالمناخ والبيئة بشكل عام سلعة غير مسعّرة، مما قد يفسر إساءة استخدامها، ومن ثم تم اقتراح وجوب تسعير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفرض ضرائب على تلك الانبعاثات.

- ارتبطت آثار تغيّرات المناخ بقضية الفقر التي تمثل عائقًا أمام الدول لإنجاز التنمية البشرية. فتغيرات المناخ تُعنَى في الأساس بثلاثة أبعاد، هي: تركيزات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، والمستويات التي يجب تجنبها لتقليل التغيير الخطير في المناخ (سياسات التخفيف)، والآليات التي يجب اتّباعها لتنمية الموارد البشرية والطبيعية لمحفزات المناخ الفعلية أو المتوقعة وآثارها (سياسات التكيف). في هذا الإطار، اتجهت سياسات محاربة الفقر إلى تحويل التركيز الدولي من انتهاج سياسات التخفيف فقط إلى تطبيق سياسات أكثر توازنًا تشمل سياسات التخفيف والتكيف معًا بما يحدّ من الآثار السلبية على ظاهرة الفقر في العالم.

- يُشير عدد كبير من التقارير والدراسات الاقتصادية العالمية إلى تأثير التغير المناخي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فهنا يتم قياس أثر تغير المناخ على الدخل المكافئ للرفاه الاقتصادي. وأشارت إحدى تلك الدراسات إلى أن زيادة درجة الحرارة عالميًا بمقدار 2.5 درجة مئوية ستجعل الشخص العادي يشعر كما لو فقد 1.3% من دخله. وبرغم نقص الأساس النظري لتلك النتيجة في النماذج الاقتصادية، لكنها على الأقل تُساعد في فهم طبيعة التغيرات التي قد تحدث للاقتصادات بفعل تغير المناخ.

تداعيات مصرية

- افترض تقرير مصري تم إعداده بالتعاون مع الأمم المتحدة في عام 2012 (آخر تقرير متاح) أن هنالك أربعة تغيرات سلبية قد يسببها الاحترار المناخي على حوض النيل، وهي: تغير درجات الحرارة وفقًا للنماذج التي تم استخدامها لقياس درجة التبخر في بحيرة السد العالي في أسوان، فيضان النيل وفقًا للتقديرات التي تم إعدادها وفقًا لمعهد البحوث الساحلية، والخسائر التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي والوحدات السكنية والطرق المعرضة لخطر الفيضانات، والأثر على السياحة.

- خلُصت النتائج إلى أن التغير المناخي سيكون له أثر على تدفق مياه النيل، والذي من المحتمل أن ينخفض بنسبة 10% تقريبًا بحلول عام 2060 (كان هذا قبل إنشاء سد النهضة الإثيوبي)، كما قد يتسبب التغير المناخي في احتمال غرق أجزاء من دلتا النيل، مما سيترتب عليه خسارة خمس الأراضي الزراعية في شمال وشرق دلتا النيل نتيجة للفيضانات.

- يؤثّر المناخ أيضًا على الوحدات السكنية والطرق المعرضة للخطر بفعل الفيضانات، وهو ما شهد بالفعل تأثيرًا سلبيًا كبيرًا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، نتيجة لحدوث أمطار

غير مسبوقة في مصر والتي تسببت في سيول خلال عام 2019 و2020، والتي يمكن أن تكون أحد أبرز الأمثلة على تأثيرات تغير المناخ على مصر. ومن المقدر أن تؤثر تلك السيول على ما بين ربع إلى مليون وحدة سكنية، وحيث إن قيم تلك الوحدات تزداد مع زيادة دخل الأفراد، فإن التكلفة التقديرية ستكون ما بين 100 إلى 500 مليار جنيه، وفقًا لعدد من السيناريوهات التي تم بناؤها لمستويات الفيضانات، وهو تقدير استبعد الممتلكات التجارية والأراضي العامة.

- تُعد الزراعة من أكثر القطاعات تأثرًا بالتغير المناخي، فمن المتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية سلبًا على المحاصيل، وتتسبب في احتياجها للريّ بشكل أكبر، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة كبيرة، هذا فضلًا عن أن تأثر الرقعة الزراعية في البلاد سيتسبب في انخفاض العمالة في ذلك القطاع، وهو ما يتسبب في حدوث خسائر في القطاع الزراعي بمقدار 20 مليار جنيه ترتفع إلى 122 مليار جنيه بحلول عام 2060، أما عن حالات تلوث الهواء التي يتسبب فيها انبعاثات الغازات والتي تزيد من حالات الوفيات بالإجهاد الحراري ومشاكل التنفس فإن الخسائر المتوقعة تُقدر بحوالي 24 مليار جنيه بحلول عام 2060.

- لم يأمن قطاع السياحة من التغيرات المناخية، حيث إنّ تلك التغيرات ستتسبب في تضرر الشعب المرجانية واضطراب الأنظمة البيئية، وهو ما يتسبب في خسارة القطاع السياحي حوالي 19 مليار جنيه بحلول عام 2030، لترتفع إلى 85 مليار جنيه بحلول عام 2060، ومن ثمّ فإن إجمالي تلك الخسائر بالإضافة إلى خسائر أخرى لم يتم التعرض لها سيبلغ 52 مليار جنيه في عام 2030، و228 مليار جنيه في عام 2060، وهو ما يمثل تقريبًا نسبة 3.9% من إجمالي الناتج القومي لمصر، وهو ما يضع مصر أمام تحدٍّ كبير لحماية الاقتصاد والبيئة والبشر، ويحفزها على المضيّ قدمًا في سياسات احتواء تغيرات المناخ، ودفع دول العالم للتعاون للحد من تداعياتها الاقتصادية.

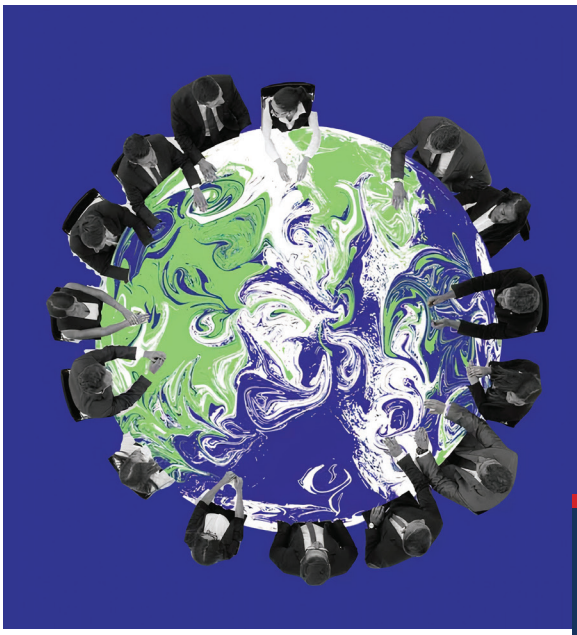

قمّـة المنـاخ COP26

اختبار للإنســـــانية...وقت العمــل!

حدود النجاحات والإخفاقات في قمة COP26

* الشيماء عرفات

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعادت قمة المناخ في جلاسكو بأسكتلندا (cop 26)، التي عُقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في الفترة ما بين 31 أكتوبر و13 نوفمبر 2021، قضية احترار الكوكب إلى بؤرة الاهتمام العالمي، لا سيما أنها راجعت مدى التقدم الذي تم إحرازه لتحقيق الأهداف المطلوبة منذ توقيع اتفاقية باريس للمناخ في عام 2015، والتي استهدفت الحدّ من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وتقييده بـ1.5 درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الثورة الصناعية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم العالمي حول هذه القضية، خاصة مع اختيار مصر لاستضافة قمة المناخ 27 في شرم الشيخ في نوفمبر 2022، فيما ستستضيف الإمارات القمة 28 في عام 2023.

تكاليف متصاعدة

تَصَاعَدَ الاهتمام العالمي بقمم المناخ، بسبب ما يشهده العالم من تداعيات ارتفاع درجة حرارة الأرض، خاصة أن ذلك الأمر سيؤدي إلى تكاليف لسكان العالم على عدة مستويات:

- يُقدر الاقتصاديون تكاليف الأضرار الناجمة عن التأثيرات المناخية المرتبطة بتغير المناخ بأنها قد تصل إلى نحو 400 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، قدرت دراسة بتكليف من وكالة التنمية (كريستيان إيد) أن الأضرار المناخية قد تكلف البلدان الأكثر عرضة للخطر خُمس ناتجها المحلي الإجمالي بحلول 2050.
- تُشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن نصف سكان العالم قد يواجهون ندرة في المياه بحلول عام 2025. كما

يمكن أن يتشرد حوالي 700 مليون شخص بسبب ندرة المياه الشديدة بحلول عام 2030.

- اعتبر تحليل أجراه أكثر من 100 طبيب وخبير صحي في تقرير نشرته مجلة "لانسيت" الطبية، أن تغير المناخ بات يرتبط بشكل مباشر بصحة الإنسان، لافتًا إلى أن التغيرات المناخية قد تؤدي إلى نقص الغذاء والكوارث المميتة، وتفشي الأمراض والأوبئة، وبخاصة المرتبطة بنقص الغذاء وتلوث الهواء.

نتائج مُتباينة

بعد مفاوضات مُكثفة على مدى أسبوعين، توصل ما يقرب من 200 دولة في قمة جلاسكو للمناخ إلى تعهدات حول عدد من الملفات للحد من تأثيرات تغير المناخ، لكن هنالك قضايا أخرى لم يتم التوافق حولها. ومن أبرز التعهدات التي أسفرت عنها القمة ما يلي:

- اتفقت الولايات المتحدة والصين، اللتان تمثلان حوالي 40% من الانبعاثات العالمية، على العمل معًا من أجل الحدّ من الارتفاع في درجات الحرارة العالمية وتقييدها بحدود 1.5 درجة مئوية.

- تعهّد أكثر من 100 دولة بتقليص انبعاثات الميثان العالمية إلى نحو 30% بين الوقت الحاضر وعام 2030، إذ يعتبر الميثان ثاني أكثر الغازات الدفيئة تسببًا في زيادة الاحترار العالمي بعد ثاني أكسيد الكربون.

- وعد أكثر من 100 دولة تضم 85% من غابات العالم، منها الصين والبرازيل، بوقف عملية قطع الغابات، وتعويض ما قطع بحلول 2030.

- تعهّدت 20 دولة، بينها الولايات المتحدة وكندا، بوقف تمويل المشاريع القائمة على الوقود الأحفوري في الخارج بحلول أواخر عام 2022.
- انضمت دول وشركات جديدة إلى تحالف Powering Past Alliance، وهو تحالف يضم 50 عضوًا، ويهدف إلى التخلي تمامًا عن الفحم في توليد الكهرباء.
- إقرار تقليص مدة متابعة الالتزامات المتعلقة بتحقيق أهداف المناخ بحلول نهاية العام المقبل بدلًا من المتابعة كل خمس سنوات، كما كان مطلوبًا سابقًا.
- التزمت 34 دولة بوقف بيع السيارات غير الكهربائية بحلول عام 2040 على الأقل، بما في ذلك العديد من الأسواق الرائدة التي تعهدت بالقيام بذلك بحلول عام 2035. لكن لم يتم توقيع تلك الاتفاقية من قبل حكومات ثلاث من أكبر أسواق السيارات في العالم، وهي الولايات المتحدة وألمانيا والصين.
- الإقرار بوضع قواعد لتأسيس أسواق لتبادل الكربون عالميًا. وبهذا يمكن للبلدان التي يكون من الصعب عليها خفض الغازات الدفيئة، شراء ائتمانات تُمثل الانبعاثات المُخفضة من الدول التي التزمت بتقليل التلوث أكثر مما تعهدت به. بالإضافة إلى توجيه المبالغ التي يتم تحصيلها عالميًا من استهلاك الكربون إلى المجالات التي تعمل على مكافحة تغير المناخ.

- موافقة أكثر من 400 مؤسسة مالية تسيطر على ما يقدر بنحو 130 تريليون دولار من الأصول المالية العالمية، على توفير المزيد من الأموال للتكنولوجيا الصديقة للبيئة. وأكدت على توجهها نحو تبنّي أعمال بدون كربون بحلول منتصف القرن الحالي.

مكامن الإخفاق

- برغم هذه الالتزامات التي تواجه تداعيات المناخ في قمة جلاسكو، إلا أنه كانت هناك آراء مُتضاربة حول مدى تأثيرها على تنفيذ هدف اتفاق باريس للمناخ؛ إذ أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن تلك الالتزامات ستحد من ارتفاع درجة الحرارة في نهاية القرن إلى 1.8 درجة مئوية، وستتوافق بشكل عام مع اتفاق باريس.

- في المقابل، بدا البعض الآخر أقل تفاؤلًا، كمنظمة تعقب العمل المناخي التي توقعت ارتفاع درجة حرارة الأرض بما يقرب من 2.4 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. في هذا الإطار، واجهت قمة جلاسكو إخفاقين رئيسيين قد يُسهمان في تأخير الالتزامات الدولية بالوصول للحياد الكربوني، والقادر على المساهمة في تحقيق هدف قمة باريس 2015، وهما:

- **التراجع عن التخلص التدريجي من الفحم:** ففي اللحظة الأخيرة من القمة، جرى تقليص هدف الاستغناء تدريجيًا عن الفحم إلى مجرد وعد "بخفض تدريجي" للكهرباء المولدة من الفحم، بضغط من الهند والصين. بيد أن تضمينه ما يزال يُعد أمرًا مهمًا على أساس أنها المرة الأولى التي يذكر فيها الفحم في نص مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ.

ويُعتبر هذا التراجع إخفاقًا كبيرًا، نظرًا لأن التلوث الناتج عن استخدام الفحم يُمثل 40% من حجم التلوث العالمي؛ إلا أن الهدف الخاص بالتخلص من الفحم، باعتباره مولدًا رخيصًا للطاقة يعتبر غير واقعي، في ظل أزمة الطاقة التي تسيطر بقوة على العالم. فقد شهد العالم مؤخرًا ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات بسبب زيادة الطلب على الطاقة، مع وجود عجز في تغطية تلك المطالب الخاصة بالطاقة.

كما أن هنالك أسبابًا عديدة تجعل التخلي عن مصادر الطاقة الأحفورية هدفًا بعيد المنال للكثير من الدول، ومنها: ضعف إنتاج مصادر الطاقة البديلة وتقلبها كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أن اشتداد موجات الجفاف يؤدي إلى تذبذب إنتاج الطاقة الكهرومائية، ووجود مساحات تخزينية أقل للكهرباء من الطاقة النظيفة، فضلًا عن ارتفاع تكلفة إنتاج كل تلك الأنواع المختلفة من مصادر الطاقة البديلة.

- **التراجع عن التزام مساعدة الدول النامية:** فقد وعدت الدول المتقدمة في 2009 بزيادة مساعداتها المناخية للدول النامية بما يقرب من مائة مليار سنويًا اعتبارًا من 2020، لكنها تراجعت عن تقديم تلك المساعدة. وعلى الرغم من أن تعهدات جلاسكو للمناخ قد حثت البلدان المتقدمة على الوفاء "بالكامل" بتعهدات تمويل المناخ السنوية حتى عام 2025، إلا أنه لا يزال غير واضح متى سيتم جمع هذا المبلغ بالكامل، وكذلك ما إذا كان سيتم تعبئة إجمالي 500 مليار دولار بين عام 2020 و2025 لتعويض الفترة السابقة.
- كما عرقلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اقتراحًا قدمته الدول النامية لإنشاء آلية محددة تأخذ في الاعتبار "الخسائر والأضرار" الناجمة عن التغير المناخي؛ كالآثار المدمرة للعواصف والجفاف وموجات الحر المتزايدة، التي تسببها الدول المتقدمة. ومع ذلك، فقد توصلت تعهدات جلاسكو إلى تقدم من حيث إقرار الحق للدول النامية في التعويض عن تلك الخسائر، للمرة الأولى، وكذلك قبول الدول المتقدمة مواصلة المناقشات حول تطوير تلك الآلية مستقبلًا، بعد رفض تام لمناقشة هذا الأمر من بدايته.

ختامًا، برغم التقدم الذي أحدثته قمة جلاسكو في بعض ملفات تغير المناخ، إلا أن الخبرة التاريخية الخاصة بإقرار العديد من الالتزامات دون تحقيقها، يجعل التعويل على تلك المخرجات مؤجلًا لحين قيام تلك الدول بتحويل تلك التعهدات لآليات واضحة قابلة للتنفيذ والمتابعة، وهو ما قد يكون الإسهام الأساسي الذي تقوم به القمة القادمة للمناخ في مصر.

الأبعاد المتعددة لتكلفة تغيرات المناخ في إفريقيا

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد التغيرات المناخية أحد التحديات البارزة للتنمية المستدامة في دول العالم، نظرًا لما تطرحه من تأثيرات سلبية على قطاعات الطاقة والغذاء والصحة، كما أنها أحد العوامل المؤثرة على نقص الموارد المائية المطلوبة للأنشطة السكانية والزراعية والصناعية؛ إذ من المتوقع أن يصل عدد من يعانون "الفقر المائي" الشديد إلى 1.8 مليار شخص بحلول عام 2025. وبسبب وطأة تأثيرات المناخ، تصاعدت جهود المؤسسات الدولية لتقليل الأضرار المحتملة، خاصة في المناطق الأكثر هشاشة، مثل وسط وغرب إفريقيا؛ إذ برزت حلول مطروحة في هذا المجال في عدة تقارير دولية ومؤتمرات بيئية، آخرها قمة جلاسكو للمناخ COP26.

عوامل الضعف

- يُعزَى ضعف إفريقيا أمام تداعيات تغير المناخ إلى عوامل عدة، تشمل: ضعف القدرة على التكيف السياسي والثقافي، والإدارة غير المستدامة للموارد التي تستنزف النظام الإيكولوجي، بالإضافة للاعتماد على نُظم الإنتاج الزراعي والصناعي غير الصديقة للبيئة. ومن المتوقع أن يكون لمخاطر تغير المناخ عواقب وخيمة على الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وموارد المياه، وبالتالي مستقبل التنمية المستدامة في معظم مناطق قارة إفريقيا.

- كانت درجات الحرارة السطحية المرصودة في إفريقيا قد ارتفعت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين بنحو 0.5 درجة مئوية في المتوسط. ومن المتوقع أن تشهد منطقة وسط إفريقيا موجات حر أطول، وأكثر تكرارًا، بالإضافة إلى زيادة في

درجات الحرارة القصوى بمقدار 1.5 درجة مئوية إلى 2 درجة مئوية. كما شهد شرق إفريقيا حالات جفاف متكررة وشديدة في العقود الأخيرة. وتشير الدراسات الحديثة حول توقعات المناخ إلى أن متوسط درجة الحرارة قد يزيد بنحو 3-2 درجات مئوية بحلول منتصف القرن الحالي، و5-2 درجات مئوية في نهايته.

- تُعد منطقة غرب إفريقيا الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية، إذ لوحظت تلك التغيرات على مدار ثلاث فترات مناخية رئيسية، هي: الفترة الرطبة (1951-1970)، وفترة الجفاف (1971-1990)، والفترة الحالية (1991 - حتى الآن)، وقد شهدت هذه الأخيرة انتعاشًا جزئيًا لهطول الأمطار. كانت المنطقة قد شهدت خلال فترة الجفاف تأثيرات مدمرة خاصة في منطقة الساحل، برغم الزيادة المعتدلة في هطول الأمطار السنوي خلال الفترة المناخية الثالثة؛ إلا أن الإجمالي لا يزال أقل بكثير مما لوحظ قبل الجفاف الكبير. ومن المتوقع أن تتعرض منطقة الساحل الإفريقي تحديدًا لعدة توابع سلبية لتأثيرات المناخ، منها: تواتر وشدة الفيضانات، والجفاف، والتصحر، والعواصف الرملية، والترابية، وأوبئة الجراد الصحراوي، ونقص المياه.

تداعيات متفاقمة

- على الرغم من أن تغير المناخ يؤثر بشكل متزايد على العالم؛ إلا أن القارة الإفريقية تُعد من أكثر المناطق تعرضًا لخطر التأثيرات الشديدة بالنظر إلى موقعها الجغرافي، وقدرتها على التكيف المحدودة، التي تفاقمت بسبب الفقر الواسع النطاق، وانخفاض مستويات التنمية. أي إن الآثار السلبية البيئية قد تزداد إذا لم يتم اتخاذ إجراءات لتخفيض انبعاثات الكربون العالمية، خاصة على القطاعات الآتية.

- يعتمد النشاط الزراعي لمعظم البلدان الإفريقية على الأمطار، مما يجعلها عرضة بشكل خاص لتقلب المناخ، وتغيره. ومن المرجح أن تؤدي الاختلالات المرصودة والمتوقعة في أنماط هطول الأمطار بسبب تغير المناخ إلى تقصير مواسم النمو والنقص في إنتاج بعض المحاصيل في أجزاء كثيرة من إفريقيا. ومع سوء إدارة هذا القطاع، وسيطرة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة عليه، ومحدودية فرص الحصول على التكنولوجيا، والموارد اللازمة للتكيف؛ فإن الخطر يتضاعف، لا سيما أن بعض الأبحاث الاقتصادية توصلت إلى أن الاستمرار على النهج الحالي أدى إلى خفض في عائدات الزراعة في بعض البلدان الإفريقية بنسبة وصلت إلى 50 % في عام 2020.

- تملك الدول الإفريقية أقلّ أنظمة الصحة العامة كفاءة في العالم، كما أن الأمراض المعدية (مثل: الملاريا، وداء البلهارسيا، وحمى الضنك، والتهاب السحايا) التي تتأثر بالآثار المناخية، هي الأعلى في جنوب الصحراء الكبرى في القارة. فعلى سبيل المثال، هنالك أكثر من 90 % من حالات الملاريا العالمية السنوية في إفريقيا. ومع استمرار التغير المناخي، ستعاني المناطق

الإفريقية، خاصة في ساحل غرب إفريقيا إلى منطقة المرتفعات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، من ضغوطات أكبر في معدلات انتقال الملاريا على مدار السنة.

- مع زيادة المعدل السكاني في إفريقيا، تتعرض متطلبات التنمية المستدامة خاصة على صعيد الطاقة لضغوطات كبيرة. فمع انخفاض مستويات هطول الأمطار، ومناسيب المياه، وانتشار الجفاف؛ بات من الصعب توليد الطاقة الكهرومائية من السدود بنفس المعدلات السابقة، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الطاقة، وزيادة معدلات انقطاع الكهرباء في بعض البلدان الإفريقية مثل غانا وأوغندا وكينيا وتنزانيا.

حلول جلاسكو

- دعت مسودة البيان الختامي لقمة الأمم المتحدة للمناخ الأخيرة في جلاسكو لتخصيص مبالغ تمويلية لمساعدة الدول الأكثر فقرًا على مواجهة تبعات التغير المناخي، مثل العواصف وموجات الحر والجفاف، التي تتضاعف بحلول عام 2025. وكانت دول

صناعية كبرى عدة قد وعدت في 2009 بزيادة قيمة مساعداتها إلى ما يقدر بمائة مليار دولار لدول نامية في إفريقيا ومناطق أخرى؛ إلا أنها لم تفِ بعد بوعودها كاملة، مما زاد من صعوبة الوضع. إلا أن اقتراحًا من البلدان النامية قد قُدم في قمة جلاسكو بصدد إنشاء آلية محددة تأخذ في الاعتبار الخسائر والأضرار، برغم عرقلته من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

- تم الاتفاق على التشديد بالالتزام بخطط اتفاقية باريس للمناخ بنهاية القمة، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الخطوات يمكن القيام بها لتقليل الأعباء الاقتصادية المحتملة على دول إفريقيا، وهو ما يتطلب تعاونًا بين الدول الغنية ودول إفريقيا، خاصة في مجال التبادل التكنولوجي بحيث يتم تقليل الانبعاثات وإدارة الموارد.

- جاءت كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي في قمة جلاسكو لتؤكد على حتمية تحقيق أهداف القمة. إذ تحدث الرئيس عن مصر كمثال ملتزم بالقضية من خلال اتخاذها خطوات جادة لتطبيق استراتيجيتها الوطنية لتغير المناخ بهدف الوصول بنسبة المشروعات الخضراء الممولة حكوميًا إلى 50% بحلول 2025، و100% بحلول 2030.

- من المتوقع أن تكون تلك القضية هي من أهم محاور قمة المناخ القادمة رقم 27 بمدينة شرم الشيخ المصرية. إذ تم اختيار الدولة المصرية لتستضيف القمة القادمة في ضوء جهودها خلال السنوات الأخيرة في مجالات مجابهة التغيرات المناخية، ووضع آليات تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر. وكانت مصر قد أصبحت الدولة الأولى في الشرق الأوسط في مجالات الطاقة المتجددة بعد افتتاح محطة بنبان للطاقة الشمسية، ومحطات الطاقة النظيفة من الأنواع الأخرى، كما استثمرت الدولة في قطاعات النقل البيئي، وتدوير المخلفات، بالإضافة إلى مشروعات قومية كبرى عدة.

- أكّد الرئيس السيسي أيضًا على إدراك مصر لحجم التحديات التي تواجهها كافة الدول النامية، موضحًا أن تنفيذ تلك الدول لالتزاماتها في مواجهة تغير المناخ، مرهون بحجم الدعم الدولي. حيث أعرب الرئيس عن قلقه إزاء الفجوة بين التمويل المتاح، وحجم الاحتياجات الفعلية للدول النامية، خاصة الإفريقية منها، كما طالب الرئيس الدول المتقدمة في كلمته بالوفاء بتعهدها بتقديم 100 مليار دولار سنويًا.

مكافحة تغير المناخ.. من يتحمل المسئولية؟

* نوران عوضين – * نرمين سعيد
باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مهّدت اتفاقية باريس للمناخ لسياسة الحد من الانبعاثات الكربونية، وأضحت حكومات الدول مطالبة برسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تحقيق هدف تصفير تلك الانبعاثات. بيد أن الإنفاق على التحول لمصادر الطاقة المتجددة بات أحد عوامل الضغط المضاعفة على الإنفاق الحكومي في ظل تفشي جائحة كورونا. كما أن تحقيق هذا الهدف يتصادم مع تعدد الرؤى العالمية لسبل مكافحة التغيرات المناخية، وحدود مسئولية الدول المتقدمة، وواجبات الدول النامية تجاهها.

رؤية أمريكية

- وفقًا للمقال المنشور على موقع "بروكنجز" لكاتبيه Nathan Hultman & Samantha Gross، عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكانتها الدولية الرائدة في الحد من التغيرات المناخية، لكن لا يزال المشهد السياسي المحيط بالتشريعات المناخية الأمريكية مقوضًا. ويمكن لواشنطن أن تشجع الاستثمارات البيئية من خلال: الكشف عن مخاطر المناخ، ودعم الجهود العالمية لتمويل الحد من الانبعاثات الكربونية في البلدان النامية، وبخاصة أن غياب واشنطن -على مدى أربع سنوات من المشهد المناخي- خلق فجوة كبرى بين الدول المتقدمة والنامية، كما ألقى بظلاله السلبية على القيادة والمصداقية الدولية.

- وبحسب التقرير، رحبت الأوساط المناخية بانتخاب الرئيس "جو بايدن" نظرًا لتعهداته المناخية خلال حملته الانتخابية. كما تمثل الولايات المتحدة ثاني أكبر مولّد للانبعاثات الكربونية، وبالتالي فإن التزامها بتعهداتها يشكل فارقًا حقيقيًا لكونها مطالبة بمزيد من الجهود المناخية مقارنة بالدول النامية. ومن الجدير بالذكر أن تراجع الدول المتقدمة عن الالتزام بتعهداتها (وبخاصة الولايات المتحدة) يفتح الباب على مصراعيه كي تتبنى دول أخرى المسار نفسه، الأمر الذي يُهدد جهود مكافحة التغيرات المناخية برمتها.

- وفي سياق متصل، يشير Nathan Hul-tman في مقاله المنشور على موقع "بروكنجز" الإلكتروني إلى أن ما يدعو للتفاؤل بشأن الحالة الأمريكية هو أن "بايدن" يعين خبراء المناخ في مختلف المناصب التنفيذية، ويعد باتباع نهج "الحكومة بأكملها" تجاه التغيرات المناخية. ويمكن تعزيز الاتجاه صوب اقتصاد منخفض الكربون بدعم ضئيل من الحزبين أو بدون دعمهما على الإطلاق، وهو ما يمكن فهمه بالنظر إلى الالتزامات المناخية الملزمة للجهات الفاعلة دون الوطنية التي لديها التزامات مناخية كبيرة (بما في ذلك: الولايات، والمدن والشركات) التي تمثل ما يقرب من 70% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

رؤية أوروبية

- بحسب "تشاتام هاوس" ، فإن عدم إحراز قمة مجموعة العشرين تقدمًا ملحوظًا بشأن المناخ يسلط الضوء على حجم التحدي والمخاطر التي تواجه قضية المناخ في الاتحاد الأوروبي؛ إذ إن البلدان المسئولة عن 80% من الانبعاثات العالمية فشلت في الاتفاق على إجراءات ملموسة للحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، بسبب تعارض السياسات المحلية والأولويات الدولية، وعدم وجود طموح لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وبخاصة في ظل الارتفاع الحاد في أسعارها، وتباطؤ التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، نظرًا لارتفاع التكلفة في وقت لا تزال فيه جائحة كورونا تحتل مكانة متقدمة في الإنفاق الحكومي.

- وقد خرجت قمة مجموعة العشرين التي عقدت في روما بنتيجة إيجابية مفادها الالتزام بإنهاء التمويل الدولي لمشروعات الفحم بحلول نهاية عام 2021، الأمر الذي مثّل مكسبًا للمناخ ولإيطاليا. ولم تبد تلك النتائج محبطة بالرجوع إلى نقطة البداية التي انطلقت منها القمة، وهي تفشي جائحة كورونا التي أودت بحياة خمسة ملايين شخص على مستوى العالم مخلفة أزمة اقتصادية عالمية حددت أولويات الإنفاق الحكومي في النظام الصحي وتوفير اللقاحات في المقام الأول.

- وهو الأمر الذي تناوله موقع المجلس الأوروبي للشئون الخارجية في مقال للباحث Mats Engstorm ، مشيرًا إلى أن السبب في تراجع مخرجات قمة العشرين هو الرفض الروسي للالتزامات الجديدة. وفي هذا الإطار، فإن على الاتحاد الأوروبي كقوة دولية مؤثرة أن يتعظ من تجارب الماضي، ومنها مؤتمر كوبنهاجن للمناخ الذي عقد في عام 2009، والذي أساءت فيه القوى الأوروبية فهم التوازنات الدولية، الأمر الذي أدى -في نهاية المطاف- إلى انحراف قوى كبرى مثل الصين والهند وروسيا عن الالتزام بتعهداتها المناخية. ففي الفترة التي سبقت اتفاقية باريس للمناخ في COP21 في عام 2015، أقام الاتحاد الأوروبي تحالفًا عاملًا مع أقل البلدان نموًا. وفي عالم دبلوماسية المناخ، عزز هذا النجاح الحجة القائلة بأن الاقتصادات الناشئة مثل الصين لا ينبغي أن يُنظر إليها بنفس الطريقة التي يُنظر بها إلى البلدان الأكثر فقرًا.

- ومن هذا المنطلق يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى سد فجوة الثقة بين الدول المتقدمة والنامية بإتاحة المزيد من التمويل للبلدان النامية، وتصميم أدوات أفضل تجعل من الاستثمارات الخضراء أقل خطورة في البلدان النامية. ولذلك تتزايد الحاجة إلى مناقشة الجوانب الخارجية لسياسة المناخ بشكل علني، وتكثيف الحوار مع الدول الأخرى، وتنسيق الجهود مع المملكة المتحدة التي ستلعب دورًا مهمًا في دبلوماسية المناخ على الرغم من كونها دولة ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي.

الرؤيتان الصينية والروسية

- تعد الصين هي أكبر مصدر لغازات الاحتباس الحراري. ففي عام 2019، تجاوزت انبعاثاتها جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبي مجتمعين. وقد نمت انبعاثاتها بنسبة 9% في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بمستويات ما قبل الوباء . وقد حدّد الرئيس الصيني ثلاثة التزامات رئيسية لبلاده لمعالجة التغيرات المناخية، تتمثل في: بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030، وتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060، وعدم بناء مشروعات طاقة جديدة تعمل بالفحم في الخارج.

- ووفقًا لجيناكيانج ليو، فإن هناك ثلاثة أسباب رئيسية أسهمت في تغير سياسة الصين المناخية؛ **أولها:** تصميم الرئيس الصيني "تشي جين بينغ" على تنفيذ سياسات من شأنها المساعدة في تقليل الانبعاثات. **وثانيها:** الظروف الاقتصادية والسعي نحو التحول من التنمية الشاملة إلى التنمية عالية الجودة، هذا بالإضافة إلى تطور القدرات الصينية في مجال الطاقة المتجددة. فبحلول عام 2020، بلغت قدرة الطاقة المتجددة القائمة في الصين حوالي 33% من الإجمالي العالمي، وشكلت قدرة الطاقة المضافة حديثًا خلال عام 2020 نحو 52% من الإجمالي العالمي من الطاقة المتجددة.

وثالثها: الضغط الدولي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا بشأن سياستها المناخية .

- وعلى الرغم من ذلك، ترى "لورا إدواردز" أنه لا يجب التعويل على ما يبدو من تغيير. فمن ناحية، تحقق الصين أهدافها المناخية، لكن طموحها المناخي يظل غير كافٍ. وعلى مدى العقد الماضي، حققت الصين أو تجاوزت أهدافها الرئيسية المتعلقة بالمناخ والطاقة المتجددة ومساهمتها المحددة وطنيًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولكن، لا تكمن المشكلة في أن الصين تنكث بوعودها، بل في أنها لم تتعهد بالقيام بما يكفي.

- من ناحية أخرى، كانت كثافة الكربون في الصين تاريخيًا أعلى بكثير من مثيلتها في كلٍّ من الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولا يضع مخطط التجارة الوطنية غير النمطي للانبعاثات في الصين سقفًا ثابتًا لانبعاثات الكربون. فبعد سنوات من التخطيط والعديد من التأخيرات، أُطلق مخطط تداول الانبعاثات الوطني للحكومة الصينية (ETS) في يوليو 2021 الذي غطى في البداية قطاع الكهرباء فقط، وشمل حوالي 2200 محطة طاقة. وهو ليس نظامًا نموذجيًا للانبعاثات الكربونية، لأنه يفتقر إلى سقف ثابت لانبعاثات الكربون، وبدونه لا يوجد رادع يذكر لمنع إنشاء محطات فحم جديدة ومتقدمة تقنيًا يمكنها تلبية معايير الكفاءة بسهولة .

- فيما يتعلق بالسياسات الروسية إزاء التغيرات المناخية، ترى "تيتيانا ميتروفا" أن مسألة إزالة الكربون لم تكن ضمن أولويات روسيا لفترة طويلة، حيث كانت قادرة بسهولة على تلبية جميع المتطلبات الخاصة بخفض الانبعاثات دون بذل أي جهود خاصة، وذلك بفضل قدرة غاباتها على امتصاص الكربون، وكثافة الكربون المنخفضة نسبيًا لقوتها الكهربائية (نظرًا لارتفاع نسبة الغاز الطبيعي والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية التي تستخدمها لتوليد الكهرباء). وعليه، لم يكن هناك حافز كبير لفرض قيود إضافية على انبعاثات الكربون أو تطوير التكنولوجيا الخضراء. ولكن بين 2020-2021، ومع التحرك العالمي نحو حيادية الكربون، اضطرت القيادة الروسية أخيرًا إلى التركيز على قضايا المناخ .

- ووفقًا لأنستازيا ليكاشيفا، صاغت روسيا أولوياتها المناخية بوضوح بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية في استراتيجية الدفاع الوطني لأول مرة، واتجهت لتنفيذ التخطيط الإرشادي لتحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيتها منخفضة الكربون، والانتقال إلى الطاقة الخضراء. ومع بداية مؤتمر cop26 في جلاسكو، تمكنت موسكو من صياغة أولوياتها الخاصة في هذا المجال، والتي تعكس الظروف الفردية لمزيج الطاقة في روسيا ورأس مالها الطبيعي الفريد.

- لدى روسيا ثلاثة مبادئ مناخية روج لها وفدها في مؤتمر جلاسكو، هي: الحياد التكنولوجي الذي يتضمن الاعتراف بأن

الطاقة النووية خضراء، والتركيز بدرجة أقل على خفض الانبعاثات بدلًا من التركيز على امتصاصها، وتوحيد النظام الدولي لحساب وحدات الكربون ومقاربات إنشاء سوق لها. وفي الوقت الحالي، لا يعد موقف روسيا من الطاقة الخضراء في الأساس أكثر من شعار "لدينا إمكانات كبيرة". وتظل المهمة الرئيسية للدولة ضمان استدامة الصادرات الهيدروكربونية والصادرات كثيفة الكربون من خلال تقليل البصمة الكربونية، بدلًا من إحداث تحول جذري في الاقتصاد لجعله أكثر خضرة .

موقف العالم النامي

- وفقًا لمارك ليونارد، تُلقي بلدان العالم النامي باللوم الرئيسي بشأن تغير المناخ على دول العالم المتقدم، ويضاف إلى ذلك أن انبعاثات البلدان النامية لا تزال منخفضة للغاية، وتحتاج إلى النمو لتلبية احتياجاتها التنموية في المستقبل. وعليه، ترى البلدان النامية أن أي اتفاقية دولية بشأن تغير المناخ يجب أن تنص على نقل التكنولوجيا والأموال إليها للمساعدة في مواجهة تلك الأزمة. وفي أمريكا اللاتينية، يُستخدم مصطلح "العدالة المناخية" للتعبير عن حاجة البلدان المتقدمة إلى سداد ديونها البيئية للبلدان النامية المتأثرة بتغير المناخ ومساعدتها على معالجة آثاره.

- وفي الوقت نفسه، أكدت البلدان الإفريقية على حريتها وحقها في التنمية الاقتصادية من خلال الودائع الجديدة والقائمة من الوقود الحفري، وتعتقد اعتقادًا راسخًا أنه ليس من العدل وضع أهداف تخفيفية صارمة وفورية دون أي شكل من أشكال التعويضات أو المساعدات المالية. وبصورة أعم، تصر البلدان النامية على الاعتراف بالمبادئ المنصوص عليها في الأمم المتحدة بشأن المسئوليات المشتركة ولكن المتباينة بين البلدان الصناعية والنامية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة . وعلى الرغم من الوعد الذي تقدمت به الاقتصادات المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار سنويًا لدعم التحول المناخي في جنوب الكرة الأرضية، لم يتحقق بعد هذا الوعد ولن يكون كافيًا.

- كما لم يتفق المفاوضون قط على كيفية قياس تعهدات الدول بدقة؛ فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وهي هيئة حكومية دولية تتكون في الغالب من الدول الغنية) تبني تقييمها على التقارير الواردة من الدول الغنية نفسها التي ساهمت بمبلغ 80 مليار دولار لتمويل جهود الدول النامية المناخية في عام 2019 مقارنة بنحو 78 مليار دولار في عام 2018. لكن بعض المحللين يقولون إن هذه الأرقام مبالغ فيها إلى حد كبير. ففي تقرير عام 2020، قدرت منظمة أوكسفام الخيرية للمساعدات الدولية التمويل العام للمناخ بما يتراوح بين 19 مليار دولار و22.5 مليار دولار فقط في عامي 2017-2018، أي حوالي ثلث تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويرجع ذلك -إلى حدٍّ كبير- إلى أن منظمة أوكسفام تجادل بأنه إلى جانب المنح يجب فقط احتساب الفوائد المتراكمة من الإقراض بمعدلات أقل من السوق، وليس القيمة الكاملة للقروض .

ختامًا، تقدر الأمم المتحدة أن البلدان النامية تحتاج بالفعل إلى 70 مليار دولار سنويًا لتغطية تكاليف التكيف، وستحتاج إلى ما بين 140 و300 مليار دولار في عام 2013 . وبناءً عليه، تبرز الأهمية العاجلة لتحمل بلدان العالم المتقدم المسئولية عن مساعدة بلدان العالم النامي على تحقيق انتقال أخضر عادل ومنصف، ولكن ما يقف أمام تحقق هذه العملية هو ضرورة تحقيق اتفاق بين بلدان العالم المتقدم نفسها بدلًا من الاعتماد على إرادة البلدان الفردية، فضلًا عن أن يكون صنع القرار مدفوعًا بالحقائق العلمية لا الشعارات السياسية، لا سيما أن التغيرات المناخية لم تبدأ بالأمس فقط ولن تنتهي غدًا.

المصادر:

1. Nathan Hultman & Samantha Gross, How the United States Can Return to Credible Climate Leadership, Brookings, 1 March 2021, Available at: https://cutt.ly/uTOuZsF.
2. Expert Comment: G20's Lack of Progress Highlights Challenge for COP26, Chatham House, 1 November 2021, Available at: https://cutt.ly/kTOateB.
3. Mats Engstorm, The Climate Trust Gap: How the EU Can Bridge Divides in Glasgow, European Council on Foreign Relations, 28 October 2021, Available at: https://cutt.ly/7TOajMM.
4. Laura Edwards, 4 Things to Know About China's Climate Approach, Center for American Progress, 30 September 2021, Available at: https://cutt.ly/xTOxHnr.
5. Jianqiang Liu, Analysis: Nine Key Moments that Changed China's Mind about Climate Change, Carbon Brief, 25 October 2021, Available at: https://cutt.ly/qTOxlEv.
6. Laura Edwards, 4 Things to Know About China's Climate Approach, Op.Cit.
7. Tatiana Mitrova, Is Russia Finally Ready to Tackle Climate Change?, Carnegie Moscow Center, 27 July 2021, Available at: https://cutt.ly/HTOb3MI.
8. Anastasia Likhacheva, A Greener Russia? Moscow's Agenda at the COP26 Climate Summit, Carnegie Moscow Center, 9 November 2021, Available at: https://cutt.ly/hTOb7Vz.
9. Tatiana Mitrova, Op.Cit.
10. Mark Leonard, Why COP26 Will Fail, The European Council on Foreign Relations, 2 November 2021, Available at: https://cutt.ly/pTOQzrr.
11. Jocelyn Timperley, The Broken $100-Billion Promise of Climate Finance - and How to Fix It, Nature, 20 October 2021, Available at: https://cutt.ly/JTOQmKO.
12. I Bid.

مؤشرات وإحصاءات حول الأداء البيئي لمصر

* هبة زين
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يؤثر تغير المناخ على العالم أجمع، لذلك تعمل الدولة المصرية على اتخاذ خطوات جادة لتطبيق نموذج تنموي مستدام، كزيادة المشروعات الخضراء، وإنشاء المدن الذكية والمستدامة. وفيما يلي استعراض للوضع البيئي بمصر مقارنةً بعدد من الدول من خلال بيانات دليل الأداء البيئي 2020، والنشرة السنوية لإحصاءات البيئة عام 2019، وتقرير حالة البيئة 2017.

ترتيب بعض الدول ومنها مصر بدليل الأداء البيئي 2020، وحجم التغير في تقييم المؤشر خلال آخر 10 سنوات

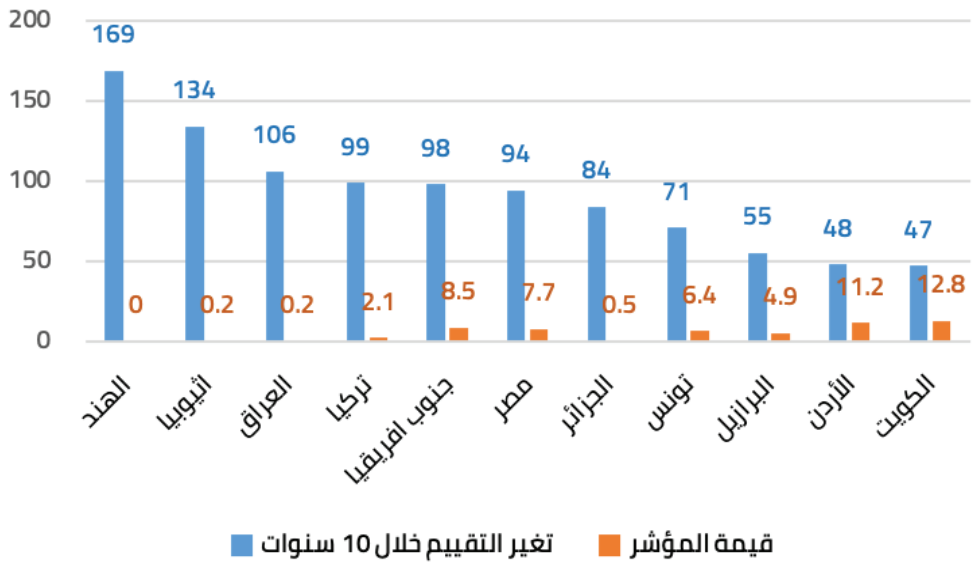

ترتيب الدول طبقًا لمدى جودة الهواء وفقًا لدليل الأداء البيئي عام 2020

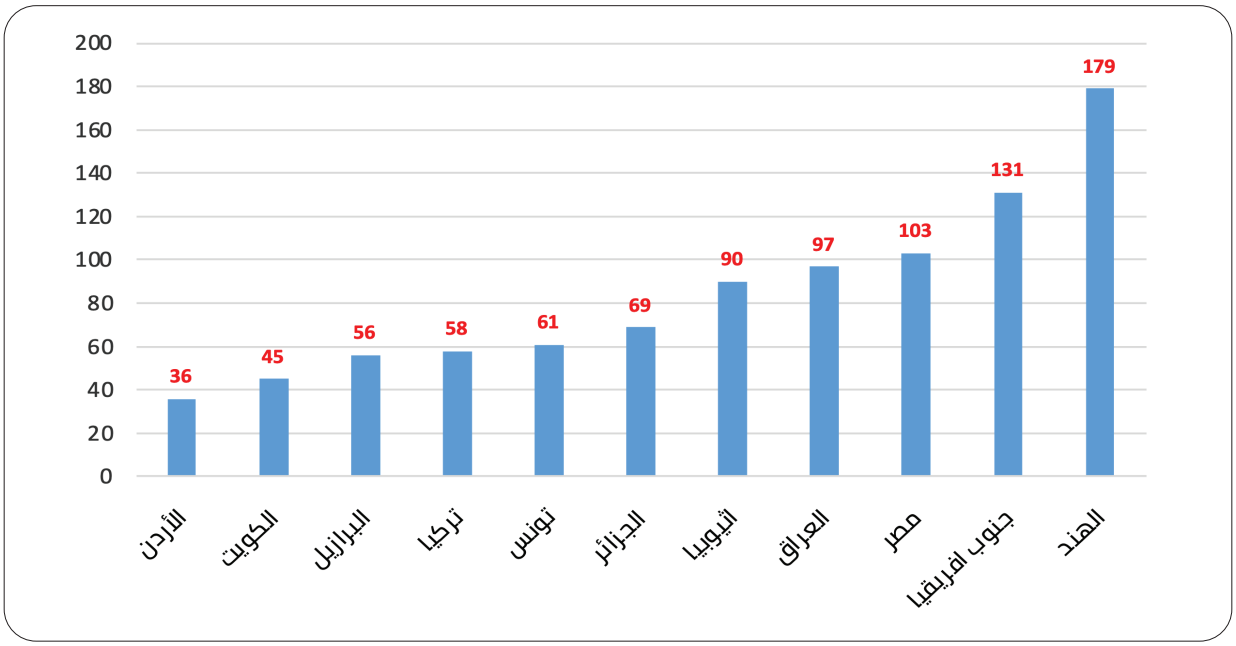

ترتيب الدول ومنها مصر بناء على مدى انبعاثات التلوث وفقًا لدليل الأداء البيئي عام 2020

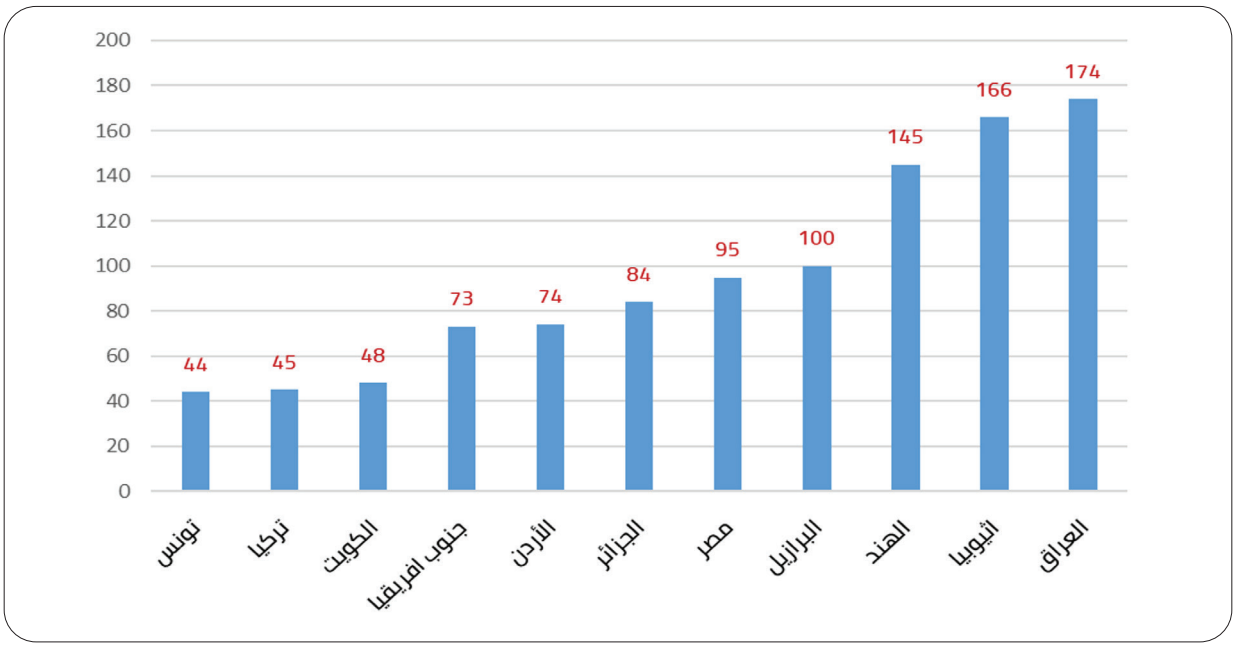

تطور عدد المحميات الطبيعية ومساحاتها التراكمية في مصر

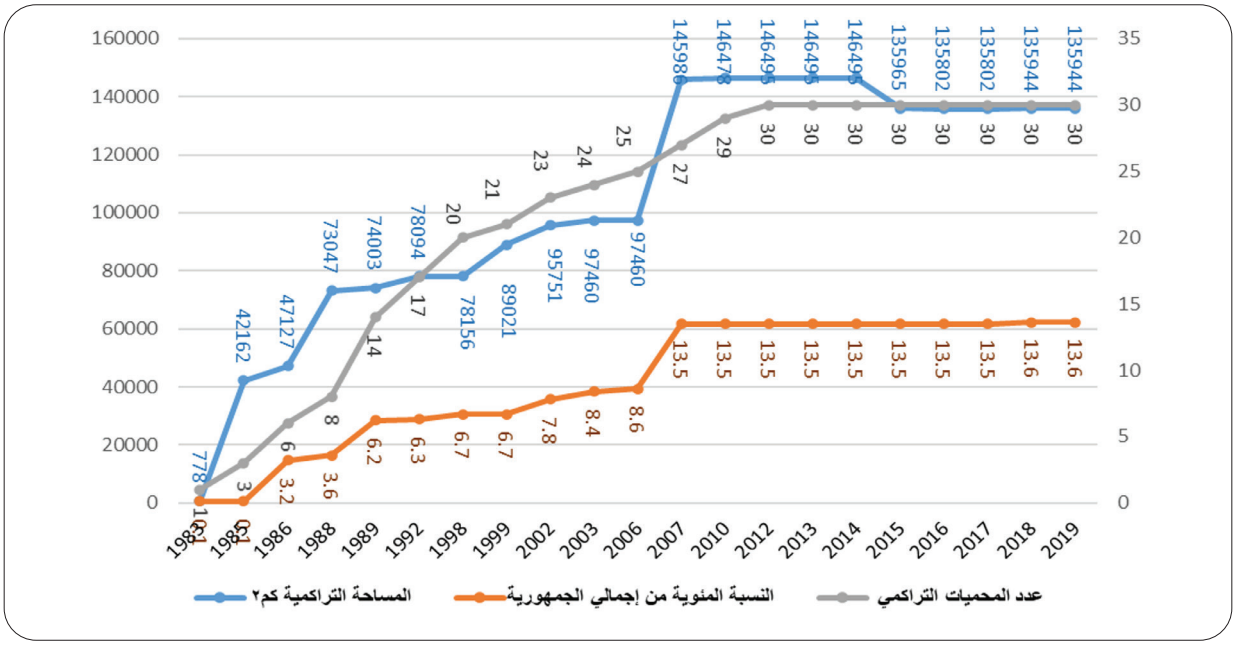

مساحة الغابات الشجرية التي تم زراعتها باستخدام مياه الصرف الصحي
وفقًا للمحافظات المصرية عام 2019 (المساحة بالفدان)

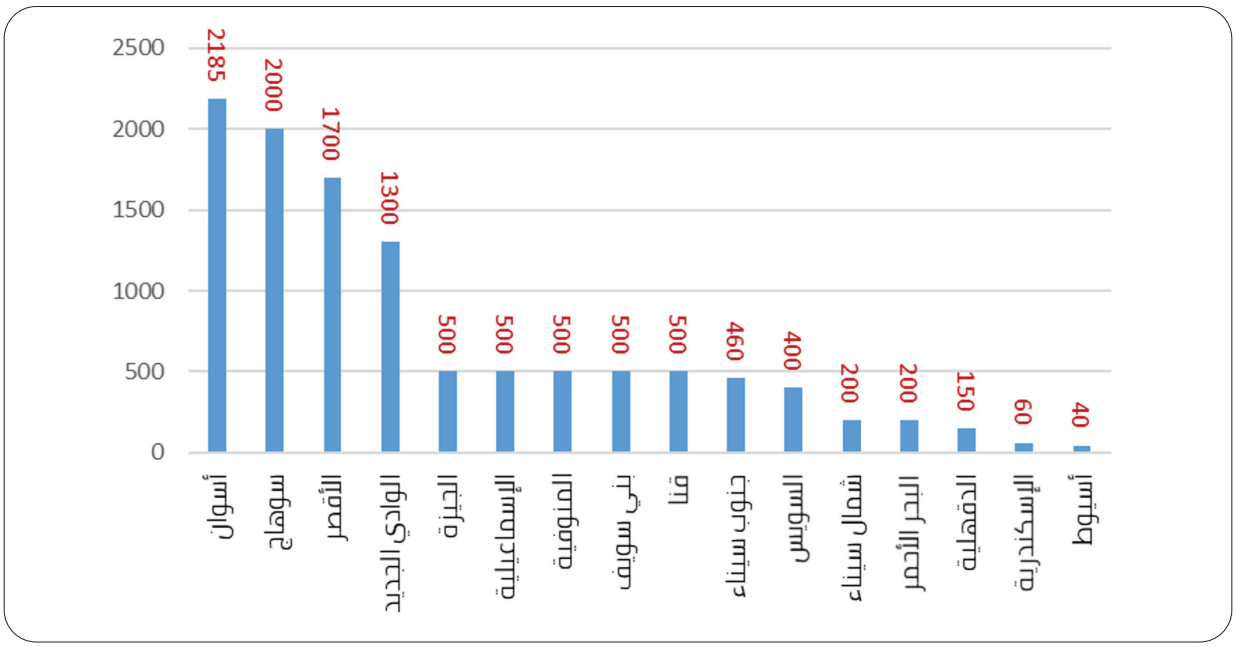

الحد الأعلى لقيمة تركيز الدخان طبقًا للمحافظات المصرية 2016 (ميكروجرام/م3)

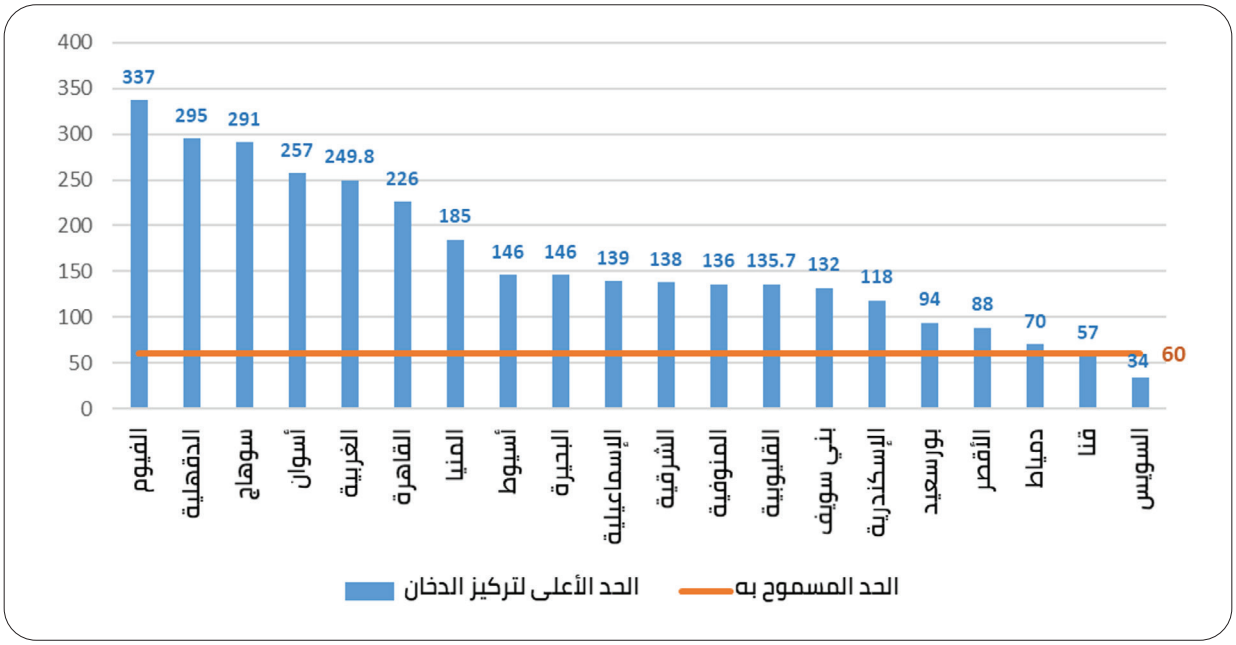

أعداد السيارات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي في مصر

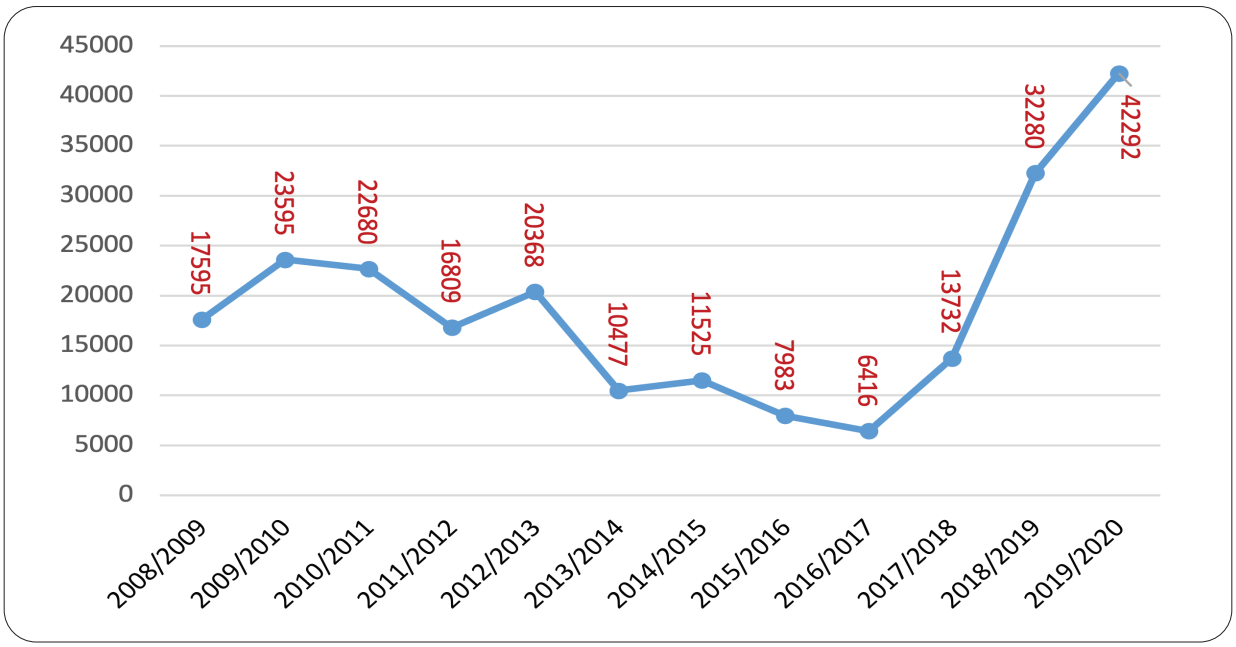

كمية الاستهلاك من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية
والانبعاثات الناتجة عنها طبقًا لقطاعات النشاط الاقتصادي المصري 2019/2018

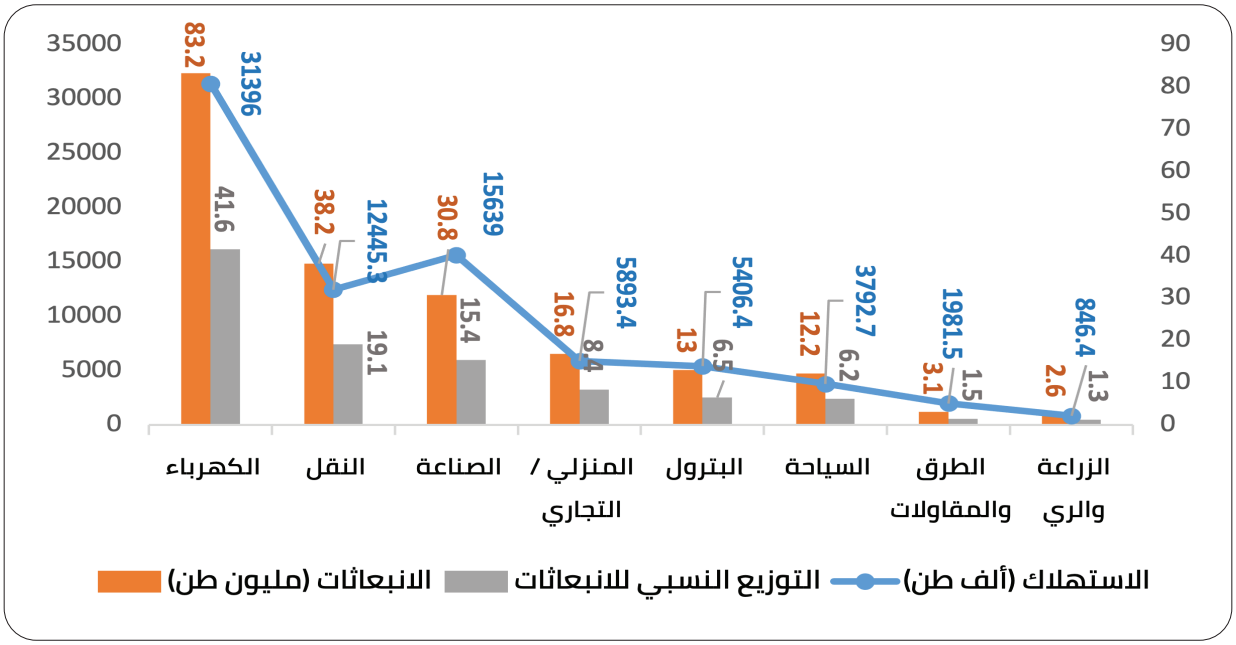

متوسط قياس دلائل تلوث مياه نهر النيل في المحافظات المصرية خلال 2016

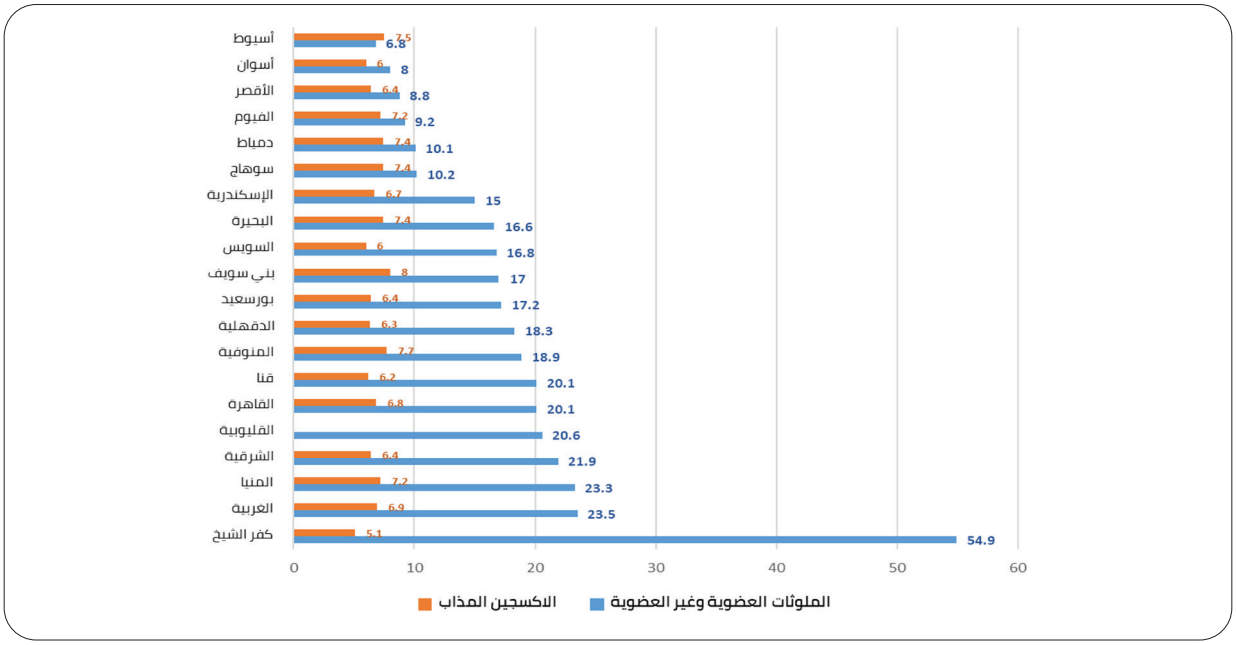

توزيع مصادر التلوث على نهر النيل لعام 2017 (مليار م3)

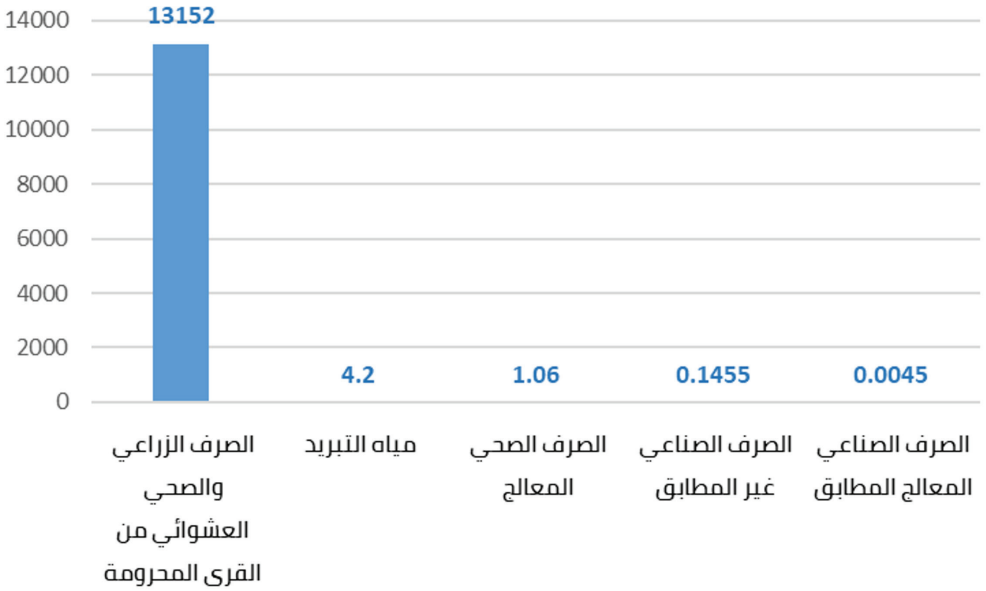

كمية الصرف الصحي المجمع والمعالج في مصر عام 2019/2020 (المليون م3)

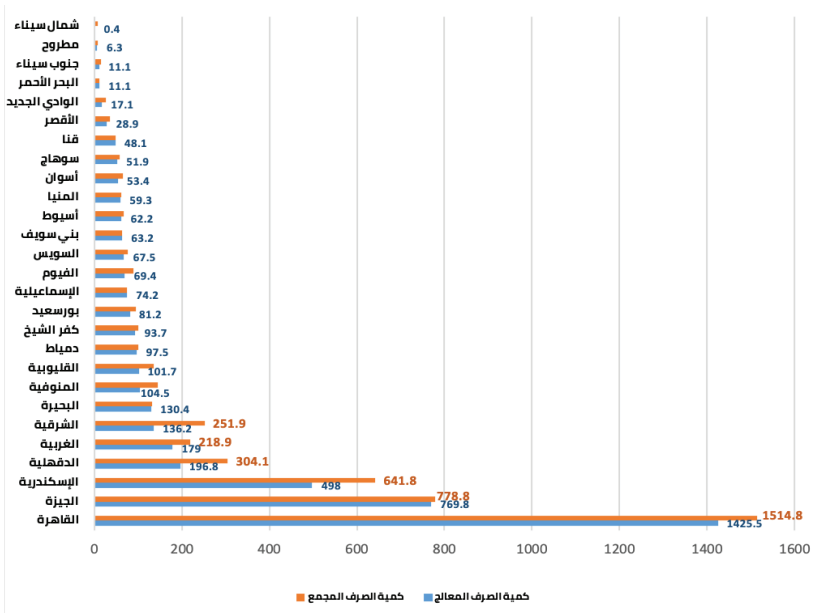

توزيع كمية الصرف الصحي المعالج في مصر طبقًا لنوع المعالجة 2020/2019

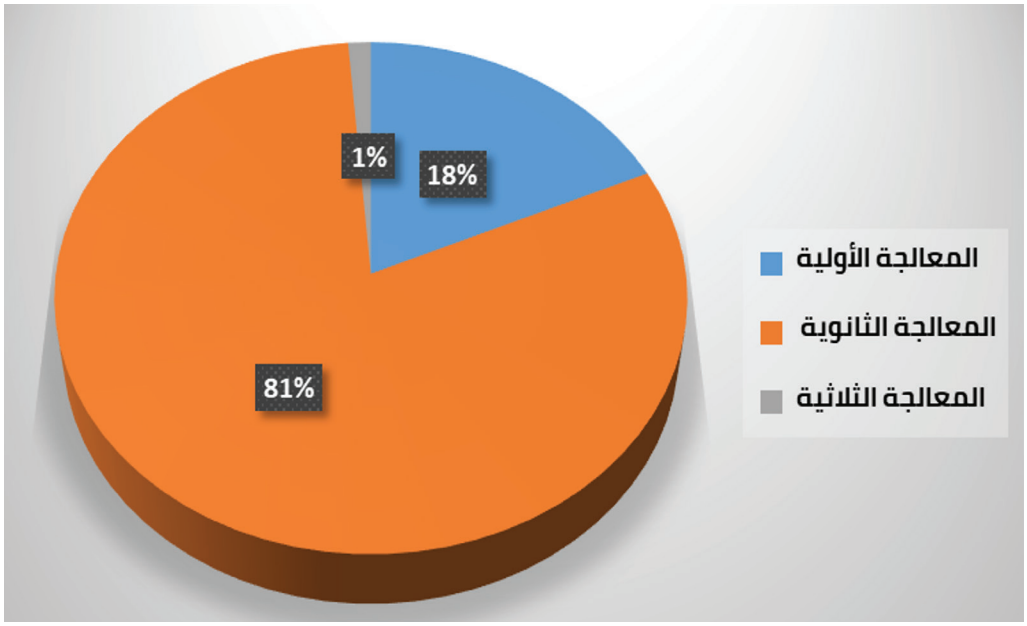

كمية مياه الصرف الصحي الزراعي المعاد استخدامها على مستوى المحافظات المصرية 2019/2020

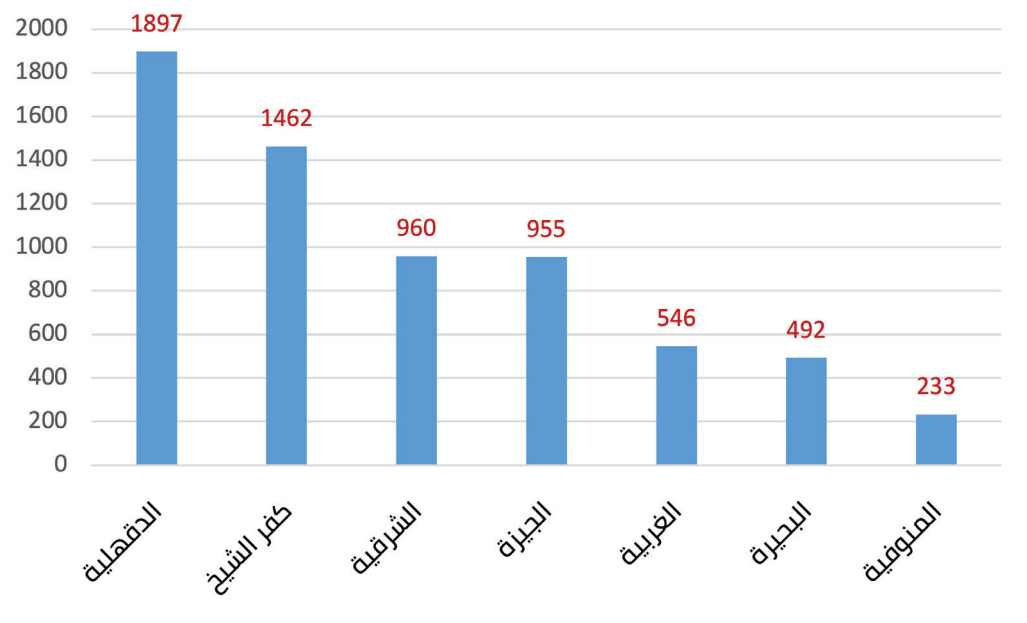

ترتيب الدول ومنها مصر طبقًا لإدارة المخلفات الصلبة وفقًا لدليل الأداء البيئي عام 2020

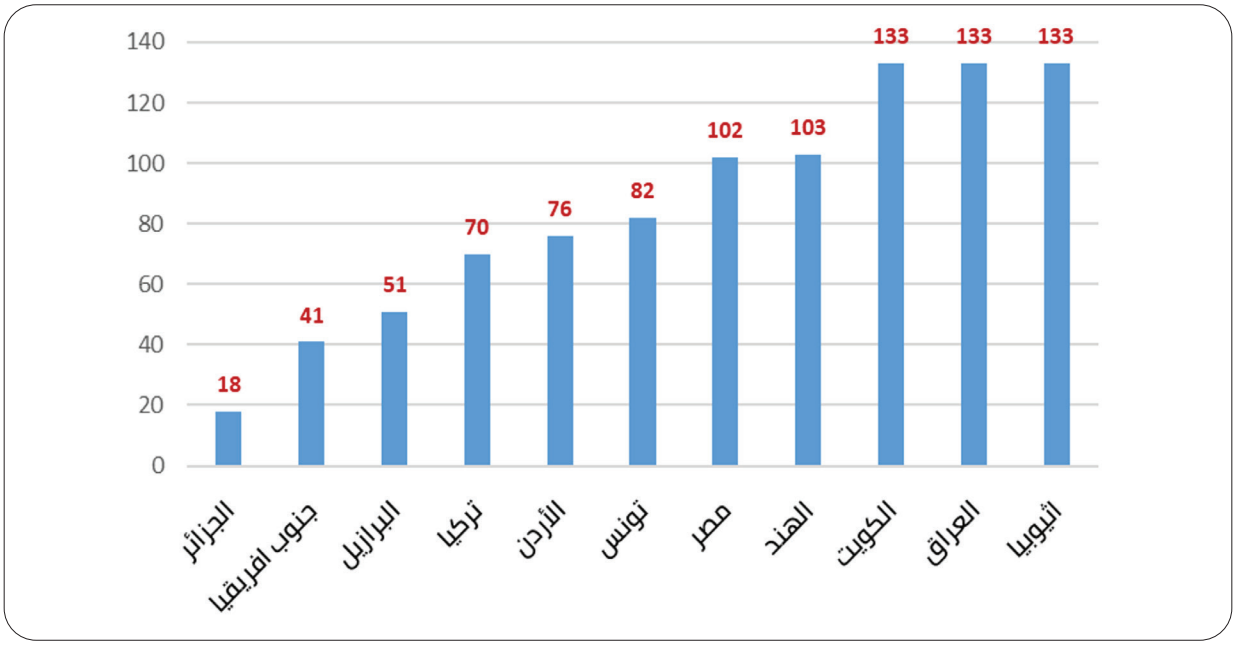

كمية النفايات الخطرة المتولدة في بداية السنة على مستوى المحافظات المصرية 2016

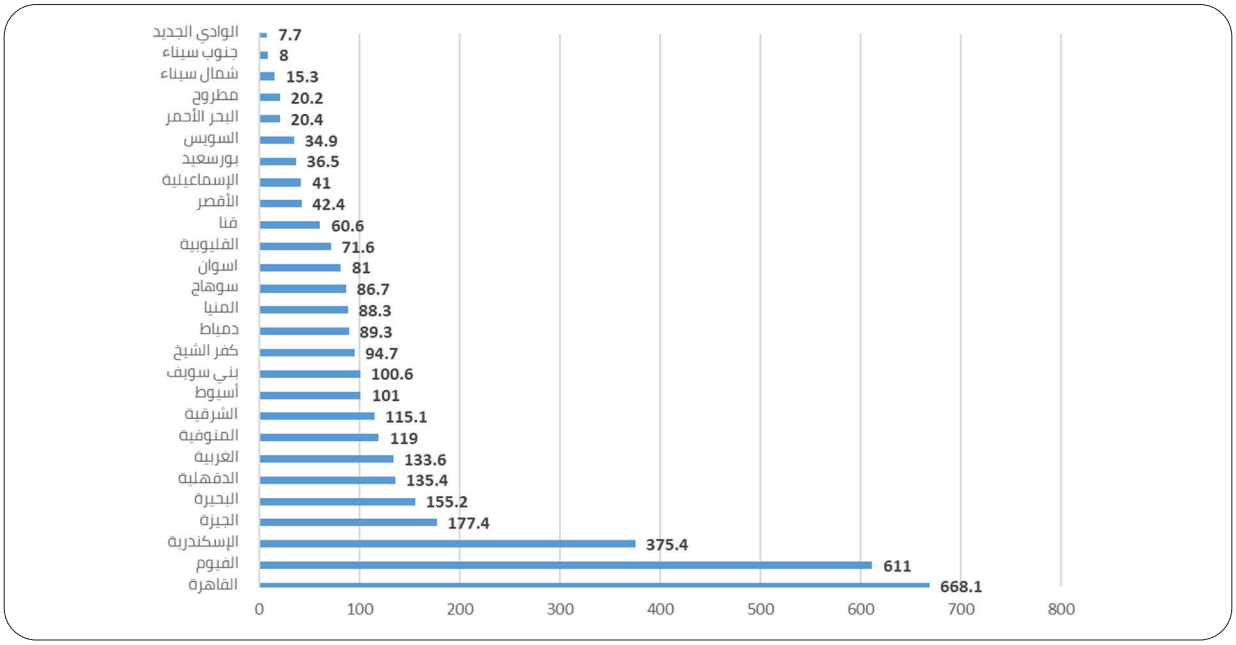

المخلفات الزراعية في مصر عام 2019 (بالمليار حمل)*

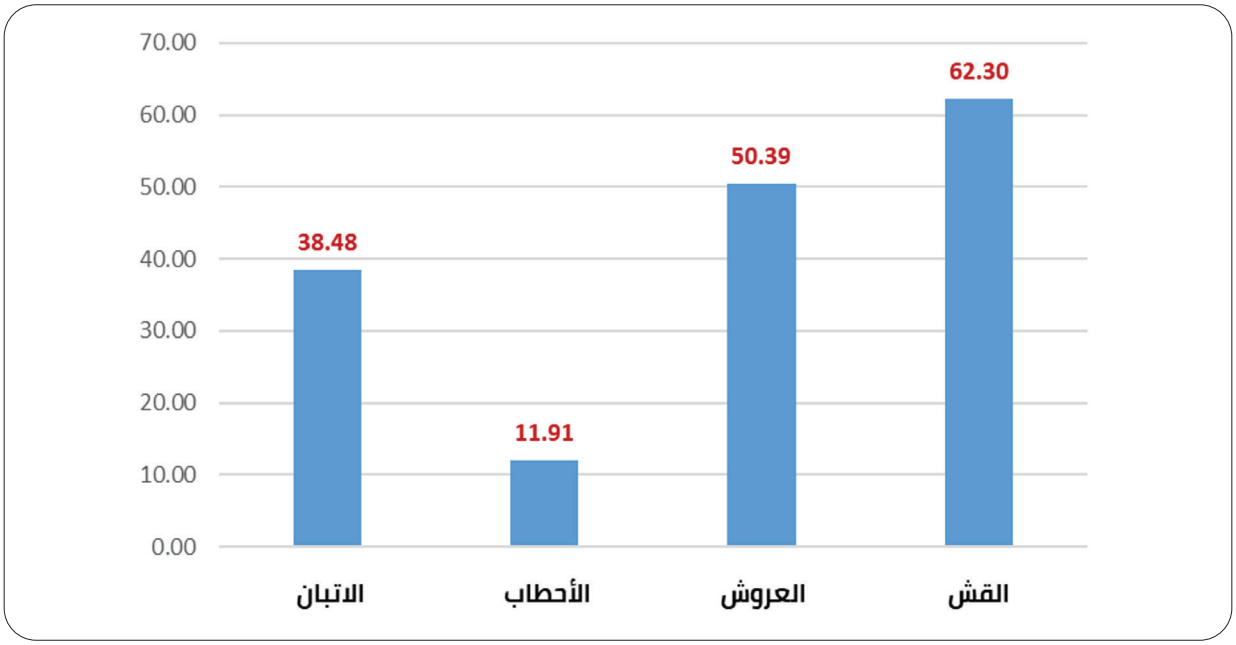

*الحمل = 250 كجم

كمية المخلفات البلدية التي تم جمعها على مستوى المحافظات المصرية عام 2019 (بالطن)

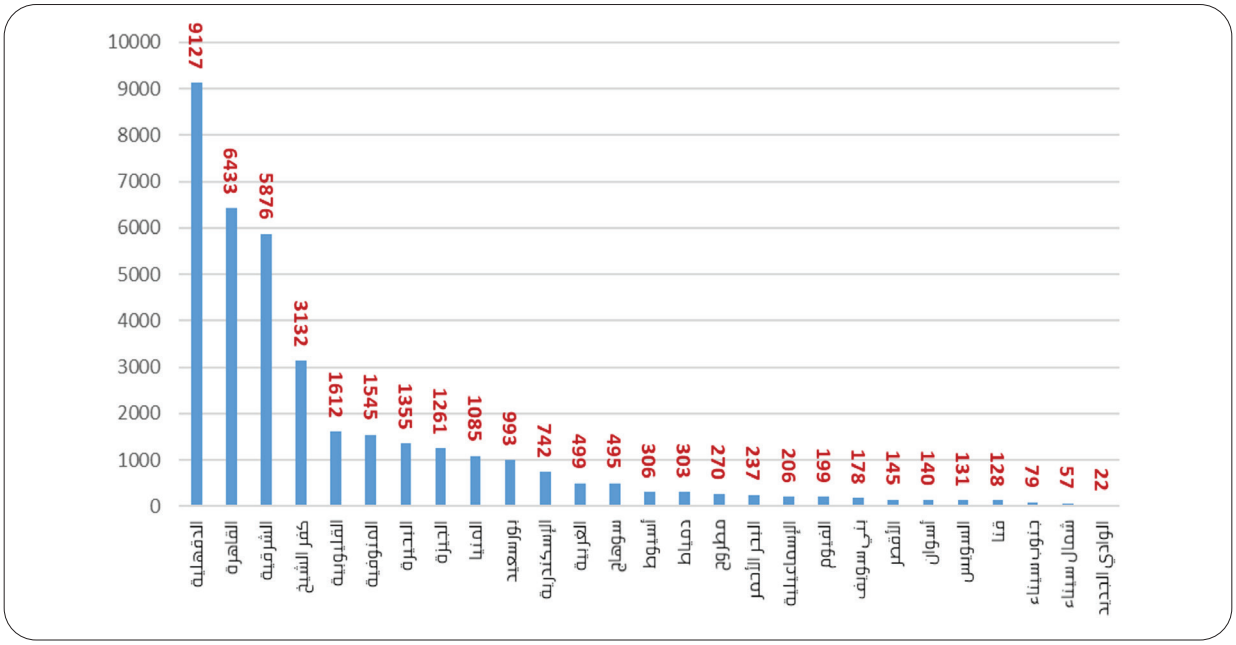

نسبة الكهرباء المتجددة من إجمالي إنتاج الكهرباء بعدد من الدول منها مصر في عام 2015

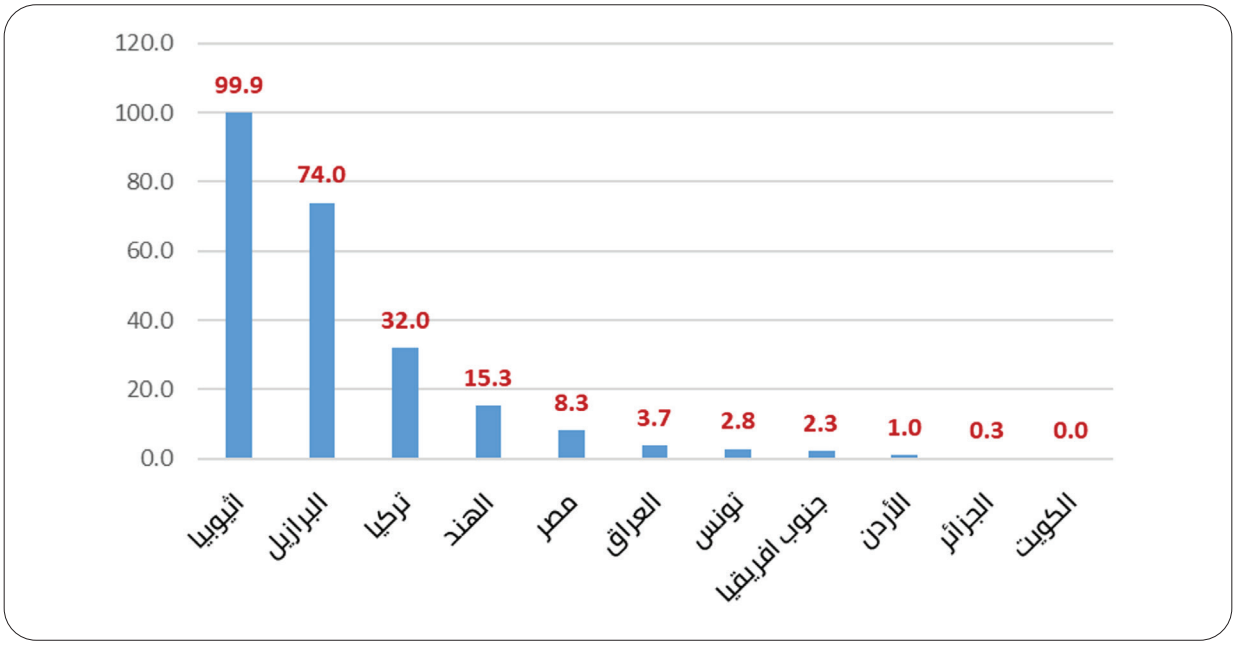

تطور كمية الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المتجددة (رياح وشمسي) والكهرومائية في مصر جيجا وات/ ساعة

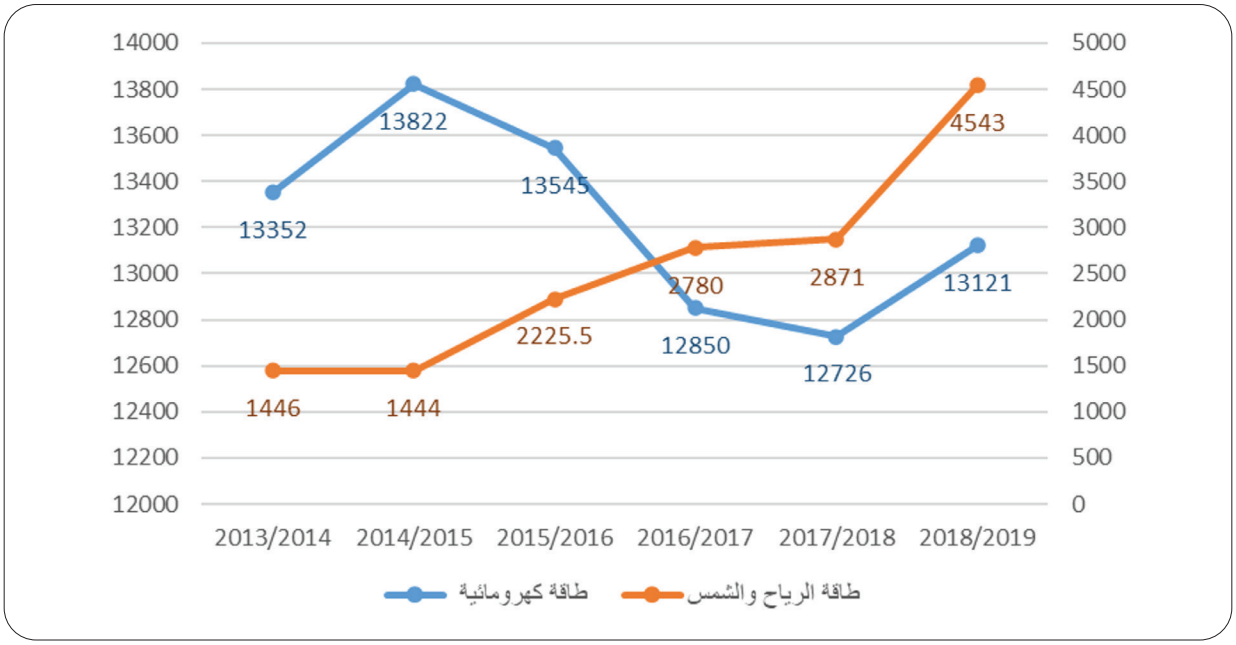

قضايا الأمن والدفاع

1 هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟

يُنظر للانتخابات العامة الليبية، المقررة 24 ديسمبر المقبل، كمتطلب أساسي لاستكمال استحقاقات خارطة الطريق نحو التسوية الشاملة؛ إذ تمثل فرصة لإنهاء الدورات الصراعية الآخذة في التجدد دوريًا على مدار العقد الماضي، وإعادة إنتاج شرعية مؤسسية لإشكالية الأجسام السياسية التي تجاوزت فترة ولايتها، وكان تقاطع سلطاتها وتعارض اتجاهاتها سببًا فيما وصلت إليه الأزمة الليبية من تعقيد. أضف إلى ذلك، ترسيخ محددات التسوية السياسية للأزمة، واتخاذ مسافة إضافية بعيدًا عن الاحتكام المتكرر للمواجهات الميدانية، والتي عززت من تأثيرات المليشيات المسلحة، وأدخلت الأزمة في تعقيدات أمنية مُضاعفة، في ظل وجود قوات أجنبية ومرتزقة بالأراضي الليبية.

2 تأثيرات اتفاق «البرهان» و«حمدوك» على مصر

في الـ21 من نوفمبر 2021، وقّع الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" اتفاقًا مع "عبدالله حمدوك" –رئيس الوزراء الانتقالي- يقضي بإعادة الأخير إلى منصبه، والتمسك بالفترة الانتقالية، والالتزام بإجراء تعديلات جديدة على الوثيقة الدستورية. جاء ذلك بعد أقل من شهر على قرار "البرهان" إعفاء "حمدوك" وإلغاء بعض بنود الوثيقة الدستورية وإقالة مجلس الوزراء. ورحبت الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الإفريقي ومصر والسعودية بهذا الاتفاق الجديد. لكنّ السؤال المطروح: هل هذا يعني أن السفينة السودانية وصلت إلى برّ الاستقرار؟ وما تأثير هذه التطورات على مصر؟.

3 عراقيل تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات

يواجه المشهد السياسي في العراق مزيدًا من التوتر والتصعيد، ولا سيما بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية في أكتوبر2021 من قبل المفوضية العليا المستقلة، ورفض بعض القوى والمليشيات لها، بل والتشكيك فيها، وهو ما يؤثر على مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، بل إن المليشيات المسلحة بعثت برسالة عنيفة عبر محاولة اغتيال رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" في نوفمبر 2021، بغية الإشارة إلى أن خسائرها في الانتخابات لا تعني استبعادها من منظومة السلطة، وهو ما يطرح تساؤلًا حول اتجاهات تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات.

4 أسباب تفاقم أزمة لبنان إثر التوترات مع الخليج

زادت الأزمة بين لبنان ودول الخليج، إثر تصريحات وزير الإعلام اللبناني "جورج قرداحي" حول الحرب في اليمن، من التحديات المتراكمة التي يواجهها لبنان على كافة الصُّعُد، والتي تحولت في مجموعها إلى أزمة دولة بكافة أركانها. وبينما تتلاشى الحدود الفاصلة بين الأبعاد المختلفة للأزمات التي يُواجهها لبنان في الوقت الراهن، تبدو مساراتها جميعًا تتجه نحو المزيد من التأزم والتفاقم والعزلة، بعدما أضحت الحكومة –التي تعطلت جلساتها منذ 13 أكتوبر -2021 عاجزة عن مجابهة أيٍّ من هذه الأزمات.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (37) - ديسمبر 2021

هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟

* حسين عبد الراضي
باحث بوحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُنظر للانتخابات العامة الليبية، المقررة 24 ديسمبر المقبل، كمتطلب أساسي لاستكمال استحقاقات خارطة الطريق نحو التسوية الشاملة؛ إذ تمثل فرصة لإنهاء الدورات الصراعية الآخذة في التجدد دوريًا على مدار العقد الماضي، وإعادة إنتاج شرعية مؤسسية لإشكالية الأجسام السياسية التي تجاوزت فترة ولايتها، وكان تقاطع سلطاتها وتعارض اتجاهاتها سببًا فيما وصلت إليه الأزمة الليبية من تعقيد. أضف إلى ذلك، ترسيخ محددات التسوية السياسية للأزمة، واتخاذ مسافة إضافية بعيدًا عن الاحتكام المتكرر للمواجهات الميدانية، والتي عززت من تأثيرات المليشيات المسلحة، وأدخلت الأزمة في تعقيدات أمنية مُضاعفة، في ظل وجود قوات أجنبية ومرتزقة بالأراضي الليبية.

إشكاليّات متصاعدة

رغم الآمال المُعلقة على عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المُرتقبة، إلا أن العملية برمتها تواجه عدة إشكاليات تهدد بتقويض مُجمل الاستحقاق، من أبرزها:

- **الخلاف حول الأسس الدستورية والتشريعية:** وهو ما يعود إلى رغبة قوى الإسلام السياسي، والمجموعات المسلحة المتحالفة معهم، في الاستفتاء على الدستور أولًا قبل أية انتخابات، والذي تطور لاحقًا لتمرير انتخاب البرلمان مع تأجيل انتخاب الرئيس، وهو ما لم يُظهر مجلس النواب أية استجابة له، بل حرص الأخير على ضمانة إجراء انتخابات الرئاسة قبيل البرلمان، مناورًا بجعل جولة الإعادة الرئاسية متزامنةً مع الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب (24 يناير 2022)؛ لضمان عدم إنتاج شرعية لمؤسسة (البرلمان) وعدم استكمال الأخرى (الرئاسة).

- **الرفض المتصاعد لترشح الخصوم:** استبقت قوى المنطقة الغربية فتح باب الترشح للانتخابات برفض ترشح الشخصيات المتنافسة تقليديًا معها، وفي مقدمتهم قائد الجيش الوطني "خليفة حفتر" ورموز النظام السابق وعلى رأسهم "سيف الإسلام القذافي". وبعد تقديمهما لملفات الترشح، حاولت المجموعات المسلحة تعطيل وإغلاق مكاتب المفوضية بمناطق نفوذهم، فضلًا عن إصدار مخاطبات عن المدعي العسكري بالمنطقة الغربية مطالبةً باستبعادهما من قبل المفوضية. كما تعرضت منصات المفوضية لاختراقات استهدفت نشر بيانات تُربك العملية الانتخابية. إلا أن تحركات القوى الرافضة لترشح "حفتر" و"سيف الإسلام" -حتى وقت كتابة هذا التقرير- لم تبلغ مستويات العنف أو العرقلة التي لوّحت بها طوال الفترة الماضية، بل سرعان ما عاودت مكاتب المفوضية العمل بشكل طبيعي.

- **الخبرة الليبية في الاحتكام للصناديق:** تبدو المخاوفُ من خبرة الاستحقاقات الانتخابية الماضية حاضرةً بالمشهد الانتخابي الليبي الراهن؛ فرفض النتائج وتبادل الاتهامات بالتلاعب والتشكيك بنزاهة العملية، بل والاحتكام لقوة السلاح لفرض واقع سياسي مغاير للنتائج، كلها تخوفات تطرح نفسها في ظل تلويح بعض الأطراف بانتهاج المسار ذاته حال الوصول إلى نتائج غير مقبولة بالنسبة لها. وقد صرح "خالد المشري" -رئيس مجلس الدولة- بأن نجاح "حفتر" يعني العودة للاقتتال، كما صرح رئيس الحكومة "عبدالحميد الدبيبة" بمؤتمر باريس بأن تسليم السلطة يرتبط بإجراء الانتخابات "بشكل توافقي ونزيه بين كل الأطراف"، أي إنه حال عدم تحقق النزاهة والتوافق فقد لا يتم تسليم السلطة. مما يجعل احتمالات الانقلاب على نتائج الاحتكام للصناديق واردة، تحت مبررات الافتقاد للنزاهة، أو غياب التوافق، أو الخصومات والمنافسات التقليدية.

تجاوز مُرجّح

يُشير المشهد الانتخابي الليبي الراهن إلى مؤشرات دافعة للاعتقاد بإمكانية تجاوز الإشكاليات سابقة الذكر، فالموقف الدولي والإقليمي أكثر ميلًا لتحقيق الانتخابات، والانتقال من تحكيم القوة إلى التفاوض. والداخل الليبي ذاته يُظهر تمسكًا بحقه في تقرير مصيره بعيدًا عن المظاهر المسلحة التي لم تحقق استقرارًا لبلاده، وإنما حولت ليبيا إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي والحروب بالوكالة، وأهدرت تلك الحالة المضطربة مليارات لصالح أمراء الحرب

والدول المستفيدة من الأزمة. ومن أبرز العوامل المُرجحة لاستكمال الاستحقاق الجاري ما يلي:

- **الضغط الخارجي لعقد الاستحقاق بموعده:** تحظى الانتخابات العامة الجارية بدعم دولي وإقليمي كبير، وعكست التجمعات الدولية، كاجتماع دول الجوار بالجزائر (سبتمبر 2021)، ومؤتمر استقرار ليبيا بطرابلس (أكتوبر 2021)، ومؤتمر باريس (نوفمبر 2021)؛ توافقًا على ضرورة الوصول للصناديق في 24 ديسمبر وقطع الطريق على محاولات تعطيل أو تأجيل الاستحقاق. ويُعزَى ذلك إلى أن كافة الأطراف الدولية ترى ضرورة تغليب التسوية السياسية وإنجاح الانتقال السلمي للسلطة، وأن إعادة إنتاج دورة صراعية جديدة ستكون تداعياتها بالغة التعقيد والخطورة على سلامة الدولة الليبية، بل وسيمتد تأثيرها بشكل واسع النطاق للجوار الإفريقي والمتوسطي.

- **تجديد شرعية المؤسسات الوطنية:** أصبح الداخل الليبي أكثر يقينًا بأن استعادة الاستقرار يستلزم خيارًا سياسيًا يُنهي توظيف الانقسامات لصالح الأطراف السياسية-العسكرية التي تتصارع لأكثر من عشر سنوات، وأن الانتخابات الراهنة فرصة لإعادة تشكيل المشهد السياسي-الأمني بصورة قد تخرج ليبيا من الأزمة. وحتى مع وجود تباين حول ترشح رموز النظام السابق أو الأطراف المتنافسة بعد حراك 17 فبراير، فإن قطاعًا واسعًا بالداخل الليبي يعتبر تجديد شرعية المؤسسات الوطنية كمجلس النواب، والتمسك بحق الشعب في الاختيار؛ يُمثل أفضل خيار لإنهاء تلك المرحلة، ووضع البلاد على أعتاب انتقال سياسي مفتقد منذ عِقد من الزمن.

- **محدودية أوراق المعرقلين:** قادت الضغوط الدولية والتفاعل الداخلي مع العملية الانتخابية إلى تقييد تحركات الأطراف الراغبة في التأثير سلبًا على الانتخابات، ففي ظلّ تمسك بعض قوى المنطقة الغربية بتأجيل الاستحقاق وتعطيل الأنشطة المرتبطة به، تشير إحصاءات المفوضية (18 نوفمبر الجاري) إلى تجاوز أعداد المواطنين المتسلمين لبطاقات الناخب حاجز المليون من أصل (2.8) مليون مُسجل، أي إن القاعدة الأوسع تميل لعقد الانتخابات والمشاركة فيها. أضف لذلك محاولات كافة الفاعلين بالمشهد تلافي الوقوع بدائرة المعرقلين للمسار السياسي، والذي سيترتب عليه تقويض لمصالحهم وتأثيرهم بالمشهد الليبي حال تطبيق تلك العقوبات بشكل صارم.

ختامًا، إن الانتخابات الليبية في ديسمبر 2021 اكتسبت رمزية كبرى لدى المنخرطين بالأزمة، فبينما يُنظر إليها كخطوة ضرورية لإعادة هندسة التفاعلات الليبية الآخذة في التعقيد، تتباين تصورات الفواعل لها كفرصة لحصد المكتسبات وترسيخ الاستقرار أو كتهديد للنفوذ الذي تم حصده على مدار السنوات الـ(10) الماضية، وهو ما يُفسر الإشكاليات المقترنة بالعملية الانتخابية. ولكن في ضوء الموقف الدولي والإقليمي الضاغط بقوة لدفع كافة الأطراف للاحتكام إلى الصناديق في الموعد المقرر بخارطة الطريق، وتصاعد الزخم الداخلي المعزز من سير الأنشطة والفعاليات التي تقوم عليها المفوضية الانتخابية، بالإضافة إلى محدودية أوراق المناورة لدى الأطراف الراغبة في عرقلة الاستحقاق؛ يُرجَّح أن يكون الذهاب لانتخابات رئاسية وبرلمانية -وفق تشريعات مجلس النواب- هو المسار الأرجح إذا لم يطرأ تغير جوهري في المشهد الدولي أو الداخلي عما هو قائم الآن.

تأثيرات اتفاق "البرهان" و"حمدوك" على مصر

* أ.ياسر رزق
الكاتب الصحفي

في الـ21 من نوفمبر 2021، وقّع الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" اتفاقًا مع "عبدالله حمدوك" -رئيس الوزراء الانتقالي- يقضي بإعادة الأخير إلى منصبه، والتمسك بالفترة الانتقالية، والالتزام بإجراء تعديلات جديدة على الوثيقة الدستورية. جاء ذلك بعد أقل من شهر على قرار "البرهان" إعفاء "حمدوك" وإلغاء بعض بنود الوثيقة الدستورية وإقالة مجلس الوزراء. ورحبت الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الإفريقي ومصر والسعودية بهذا الاتفاق الجديد. لكنّ السؤال المطروح: هل هذا يعني أن السفينة السودانية وصلت إلى برّ الاستقرار؟ وما تأثير هذه التطورات على مصر؟.

عوائق انتقالية

- ككل الثورات، يصعب الحكم على مصير الثورة السودانية، وهي ما تزال في حالة غليان، تهدأ حينًا، وتفور أحيانًا أخرى، منذ اندلاعها قبل قرابة 3 سنوات، بالتحديد يوم 19 ديسمبر 2018، وحتى ذروتها بالإطاحة بالرئيس السابق "عمر البشير" الذي ظل على رأس الحكم طيلة 30 عامًا، وصولًا إلى توقيع الوثيقة الدستورية (في صيغتها الأولى) يوم 17 أغسطس 2019.

- لكنّ مسار الأمور يُشير إلى أن رسوّ سفينة السودان على شاطئ الاستقرار والوحدة والتنمية ما زال بعيد المنال، بل تعترضها جزر صخرية، وعائمات جليد، ما يلوح منها من قمم أصغر كثيرًا من أبدانها المغطاة بالمياه، وأقصد بها عقبات تنفيذ اتفاق جوبا للسلام الشامل في السودان الموقع في 3 أكتوبر عام 2020، بين السلطة السودانية وغالبية الحركات المسلحة التي قاتلت نظام "البشير" في أقاليم شتى بالبلاد على مدار عقود، وكذلك العراقيل التي تعترض تحقيق الانتقال الديمقراطي للسلطة بعد مضيّ 39 شهرًا على التعديلات الأولى (وليست الأخيرة) التي جرت على الوثيقة الدستورية في نوفمبر عام 2020، في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل الذي صار جزءًا من تلك الوثيقة.

- من أبرز تلك العراقيل وأكثرها تأثيرًا على مجريات الأمور بالبلاد هي لعبة مصارعة الذراعين بين المكونين العسكري والمدني في مجلس السيادة الذي يتشكل طبقًا لتعديلاته الأولى من 14 عضوًا، منهم 5 عسكريين، و5 مدنيين، وعضو مدني يتفق عليه الطرفان، و3 أعضاء يمثلون الفصائل الأطراف في اتفاق جوبا للسلام.

- ويبدو في داخل السفينة السودانية عناصر وجماعات تسعى إلى الاستيلاء على دفتها، ولو كان السبيل إليها هو خرقها وغرقها بمن فيها، من مجموعات ثورية فوضوية قوامها الذين يؤمنون بأن الثورة حالة مستمرة، لا يجب أن تتوقف عند مرفأ، وجماعات تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا وراء انقلاب "البشير"، وظلوا هم سند نظامه طوال سنوات حكمه.

- وتسعى جماعة الإخوان التي تسمى سودانيًا بـ"الكيزان" (جمع كوز) على أساس وصف "حسن البنا" مؤسس الجماعة: "إن الدين بحر، ونحن كيزان نغترف منه"، إلى إشعال الاضطرابات في السودان، عبر إذكاء الخلاف بين المكونين المدني والعسكري، وتأجيج الاختلافات بين مكونات حركة "الحرية والتغيير" التي تضم الأحزاب والمكونات التي أشعلت ثورة ديسمبر. ويستهدف الإخوان إيجاد ثغرات تمكنهم من الوثوب إلى السلطة، عبر عناصر منتمية لها داخل مؤسسات الدولة والقوات المسلحة نفسها التي اخترقتها الجماعة بعمق طوال سنوات حكم "البشير"، أو تقديم أنفسهم كبديل للقوى العسكرية والمدنية معًا، عبر تحالفات انتخابية في ساحة السياسة إذا وصلت الأمور بسلام إلى نهاية المرحلة الانتقالية اعتمادًا على الذاكرة الضعيفة للشعوب.

قرارات 25 أكتوبر

- نظريًا، يصعب وصف قرارات الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" يوم 25 أكتوبر، التي تضمنت إجراءات أهمها: إلغاء بعض بنود الوثيقة الدستورية، وإقالة مجلس الوزراء برئاسة "عبدالله حمدوك"؛ بأنها انقلاب عسكري كلاسيكي، فهو لم يكن ضابطًا جاء

بمدرعاته إلى مقر الحكم واستولى على السلطة، ولم يكن مجرد عضو بالمكون العسكري بمجلس السيادة، أطاح بالمجلس ونصب نفسه حاكمًا؛ بل كان هو رأس الدولة المنوط به قيادة الجيش والمؤسسة الأمنية وتوجيه السياسة الخارجية.

- واقعيًا، كانت حركة 25 أكتوبر تُسلّم "البرهان" بعض خيوط سلطة لم تكن بيده، سعيًا إلى تجنب حدوث انقلاب يعصف بالتجربة ويعيد البلاد إلى الوراء، ولا سيما مع صدور تصريحات من وزراء بالحكومة أسرفت في توجيه انتقادات حادة للبرهان والعسكريين أعضاء مجلس السيادة حتى طالت المؤسسة العسكرية نفسها. سعت القرارات أيضًا إلى تلافي حدوث اضطرابات تعرقل تنفيذ اتفاق السلام، وتهدد بإشعال حرب أهلية متعددة الجبهات، خاصة مع ظهور نُذر لذلك في دارفور وشرق السودان.

- بالتمعن في قرارات 25 أكتوبر، وما تلاها من احتجاجات واسعة داخليًا، وضغوط دولية تطالب بالتراجع عنها وإعادة "حمدوك" إلى رئاسة الوزراء؛ لا يمكن تصور أن "البرهان" لم يضعها في حسبانه عند اتخاذها، وإنما الأقرب أنه كان يتوقعها في تقديره للموقف، الذي بناه على أنه سيكون الرابح منها، وكذلك من التراجع عنها عند توقيع الاتفاق السياسي الذي وقعه يوم 21 نوفمبر، والذي نص على إلغاء قرار إقالة "حمدوك"، والتمسك بالفترة الانتقالية، والالتزام بإجراء تعديلات جديدة على الوثيقة الدستورية. ولعل مكسب "البرهان" أنه أعاد "حمدوك" أقلّ قوة، لكن على رأس حكومة تكنوقراط، خلافًا للحكومة الحزبية السابقة، كما ضمن البقاء على رأس مجلس السيادة حتى موعد الانتخابات في يوليو 2023.

آثار متباينة

مع حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان، والتي لم يبددها توقيع الاتفاق السياسي بين "البرهان" و"حمدوك"، ثمة آثار متباينة على الأمن القومي المصري الذي يعد السودان واحدًا من أهم دوائره الجغرافية المباشرة، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- احتمالات تجدد نزاعات السلطة أو لعبة مصارعة الذراعين بين المكونين العسكري والمدني، تهدد بخلل في منظومة اتخاذ القرار، وهو ما يؤثر على التوافق المصري السوداني بشأن أزمة سد النهضة، ويدفع الحكومة الإثيوبية إلى تلقّف المسألة، والادعاء بعدم وجود طرف سوداني لتوقيع الاتفاق القانوني الملزم، الذي تضغط مصر – ومعها السودان- لإبرامه، بتأييد دولي، مثلما حدث بعد قرارات 25 أكتوبر، التي اعتبرها الجانب الإثيوبي الغارق في حروبه الأهلية، طوق نجاة له للتنصل من توقيع الاتفاق.

- استمرار حالة ضعف الاستقرار السياسي وتردي الأوضاع الاقتصادية تزيد من احتمالات عدم التمكن من تنفيذ استحقاقات اتفاق السلام الشامل، خاصة فيما يتعلق بأنصبة توزيع عوائد ثروات البلاد على الأقاليم، ودمج الحركات المسلحة في الجيش السوداني، مما ينذر بتجدد القتال، وبالتالي من المحتمل ضعف قبضة الجيش على مناطق الحدود، وانعكاسات ذلك على تسرب عناصر إرهابية عبر الحدود إلى مصر.

- قد يؤدي عدم الاستقرار السوداني إلى احتمال وقف تنفيذ المشروعات الطموحة التي تم الاتفاق عليها بين حكومتي مصر والسودان في عدد من المجالات الاقتصادية والتجارية والبنية الأساسية

- وغيرها، وتعرض الاستثمارات المصرية الخاصة والعامة بالسودان إلى عراقيل نتيجة استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم استقرار سعر الصرف.

- على الجانب الآخر، لا يمكن إغفال أن نجاح الاتفاق السياسي بين "البرهان" و"حمدوك" قد يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر الجماهيري، وإعادة إطلاق المساعدات الدولية التي أوقفت بعد قرارات 25 أكتوبر، وتشكيل حكومة كفاءات من شخصيات تكنوقراط غير حزبية، وذلك من شأنه أن يرمم الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، وييسر عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل التي تتطلب اعتمادات مالية كبيرة ليس بمقدور الدولة السودانية توفيرها بغير مساعدات دولية وعربية سخية.

- وربما تستطيع مصر معاونة السلطة السودانية في مسألة حشد الدعم الدولي السياسي والاقتصادي لها، لتستطيع بلوغ الانتقال الديمقراطي بسلاسة. وفي حالة استقرار الأوضاع أثناء المرحلة الانتقالية، يمكن لمصر الوفاء بمتطلباتها الأمنية بشأن ضمان التوافق المصري السوداني إزاء مسألة سد النهضة، وكفالة استمرار تأمين حدودها الجنوبية بالتنسيق مع السودان.

- يظل الحرص المصري (العلني) على البقاء على مسافة واحدة من جميع الفرقاء في السودان –باستثناء القوى الإخوانية- أمرًا محمودًا للمصلحة المصرية العليا، ولا سيما بعد إجراء الانتخابات والانتقال الديمقراطي من السلطة المؤقتة إلى السلطة المنتخبة في يوليو 2023.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
يطلق عددا من الكتب والإصدارات باللغتين
العربية والإنجليزية بمعرض "إيديكس 2021"

عراقيل تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات

* رحاب الزيادي
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يواجه المشهد السياسي في العراق مزيدًا من التوتر والتصعيد، ولا سيما بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية في أكتوبر2021 من قبل المفوضية العليا المستقلة، ورفض بعض القوى والمليشيات لها، بل والتشكيك فيها، وهو ما يؤثر على مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، بل إن المليشيات المسلحة بعثت برسالة عنيفة عبر محاولة اغتيال رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" في نوفمبر 2021، بغية الإشارة إلى أن خسائرها في الانتخابات لا تعني استبعادها من منظومة السلطة، وهو ما يطرح تساؤلًا حول اتجاهات تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات.

سياقات معّقدة

- شهد العراق في أعقاب نتائج الانتخابات عدة احتجاجات من قبل المليشيات الموالية لإيران (منها: الحشد الشعبي، وبدر، والنجباء، وعصائب أهل الحق) في المنطقة الخضراء، اعتراضًا على نتائج الانتخابات، مطالبين بإعادة فرز النتائج وتوجيه الاتهامات لكل من الحكومة والمفوضية بتزويرها. وبعثت هذه المليشيات بعددٍ من التهديدات لرئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي"، نتيجة اشتباك قوات الأمن مع هذه المليشيات، والذي أسفر عن بعض المصابين ومقتل أحد الأفراد.

- تصاعدت الأزمة بشكل أكبر مع تلويح بعض المليشيات المعارضة لنتائج الانتخابات بالرد، حيث اتهمت "الكاظمي" بتكليف قوات الأمن بإطلاق النار؛ إذ هددت مليشيا عصائب أهل الحق بالانتقام لأحد عناصرها الذي قُتل في تلك المواجهات، وحمّلت "الكاظمي" مسئولية إراقة دماء المتظاهرين السلميين الذين قاموا بثورة ضد الظلم والفساد.

- شكّلت القوى الشيعية المتراجعة في الانتخابات ما سُمي بـ"الإطار التنسيقي" بعد التراجع في شعبية منظومة الحشد الشعبي ضمن تيار الفتح، إذ أعلنت كتلة دولة القانون برئاسة "نوري المالكي"، في 16 أكتوبر 2021، تمسّكها بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد تحالفها مع كتل أخرى ونواب مستقلين لتصبح الكتلة النيابية الأكبر، وترشيح "المالكي" لرئاسة الوزراء، ويضمّ تكتل "الإطار التنسيقي" حوالي 93 نائبًا بينهم 34 مقعدًا لـ"دولة القانون" و17 مقعدًا لـ"تحالف الفتح"، بالإضافة إلى مقاعد أخرى لعصائب أهل الحق، وكتلة حقوق الموالية لكتائب حزب الله، وبعض التيارات والمستقلين الآخرين. ويُحاول تكتل الإطار التنسيقي اعتماد عدد الأصوات الكلية في توزيع المناصب الحكومية وليس عدد المقاعد البرلمانية، وهو حل قد ترفضه الكتل الأخرى.

- تورّطت مليشيات مسلحة في محاولة اغتيال "الكاظمي"، في 7 نوفمبر 2021، من خلال طائرات مسيرة، خاصة أن من يمتلكها هو المليشيات. وتبعث محاولة الاغتيال بعدد من الرسائل، منها رفض هذه المليشيات لتولي "الكاظمي" مرة أخرى، كشخصية توافقية لرئاسة الحكومة، ولا سيما في ظل اعتزامه محاربة السلاح المنفلت، وحصر السلاح بيد الدولة، ومأسسة قوات الحشد الشعبي.

- حاولت مليشيات معارِضة لنتائج الانتخابات الرد على الأحداث التي شهدتها المنطقة الخضراء في العاصمة بغداد، عبر توجيه رسالة مفادها أن محاولات تغيير المشهد القائم في العراق من حيث سيطرة التيار الشيعي على الحكم، سوف يُقابَل بمزيد من العنف والتصعيد. أيضًا بعثت رسالة إلى "مقتدى الصدر" الذي أعلن فور فوزه مواجهة السلاح المنفلت، في إشارة إلى سلاح مليشيات الحشد الشعبي، وهو ما ترفضه هذه المليشيات التي تتمسك بعدم استبعادها من الحكومة القادمة.

مسارات تشكيل الحكومة

- يخوض "مقتدى الصدر" -رئيس تحالف "سائرون"- الحاصل على 73 مقعدًا مفاوضات سياسية لتشكيل حكومة أغلبية

من قبل القوى المتصدرة لنتائج الانتخابات، بعد خلاف مع كتلة الإطار التنسيقي التي دعت إلى توافق شيعي لاختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة من خلال إشراك كافة المكونات بها. وفي هذا الإطار، زار "الصدرُ" رئيسَ مجلس النواب رئيس حزب تقدم "محمد الحلبوسي"، وهي الزيارة الأولى إلى زعيم سني، بما يخالف البروتوكولات المعتمدة عند رجال الدين، التي تمنعهم من زيارة سياسيين والاكتفاء باستقبالهم في مقر إقامتهم، كما تبعتها زيارة "الصدر" إلى رئيس تحالف قوى الدولة "عمار الحكيم" في مقره.

- قد تمتد عملية تشكيل الحكومة إلى فترة ليست بالقليلة لحين خروجها إلى النور، نتيجة للتوترات السياسية والضغوطات التي تمارسها القوى الرافضة لنتائج الانتخابات، وكذلك إذا ما استمر التصعيد داخل المشهد السياسي العراقي في الفترة القادمة إلى أبعد من الاعتراض على النتائج فقط، بل تنفيذ أهداف أخرى كمحاولة اغتيال كآلية عمل ممنهجة في وجه الخصوم السياسيين، أو استهداف البعثات الدبلوماسية في المنطقة الخضراء، واستهداف القوات الأجنبية في مناطق تواجدها العسكري.

- ثمة انخفاض في فرص اختيار "الكاظمي" كشخصية توافقية لرئاسة الحكومة، نظرًا لرفض القوى المتراجعة في الانتخابات وكذلك المليشيات التابعة لها. ويدلل على هذا الرفض تصريحات أمين عام كتائب سيد الشهداء "أبو آلاء الولائي" قائلًا: "أقول لك، عليك أن تنسى أمرين: الأول تكرار مهزلة تجديد رئاستك، والثاني لن تُعاد حتى إلى منصبك السابق".

- ثمة مسارات محتملة لتشكيل الحكومة العراقية، الأول: إذا نجح "الصدر" في تشكيل حكومة أغلبية، وبالتالي قد ينجح في إلغاء ما تُعورف عليه في الحكومات السابقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بحيث تضم هذه الحكومة عددًا من القوى السياسية التي حققت أكبر المقاعد في الانتخابات. الثاني: فشل "الصدر" في تشكيل الحكومة حال ممارسة إيران ضغطًا على القوى الكردية والسنية حتى لا تتحالف معه. كما أن تحالف الفتح سيكون أكثر تعنتًا في هذه المفاوضات، وسوف يُصر على بقاء قوات الحشد الشعبي كمليشيات مدمجة رسميًا في قطاع الأمن.

- أما المسار الثالث المحتمل، فهو تشكيل حكومة توافقية، تضم كافة القوى السياسية، بحيث يتم التوافق فيما بينها حول شخصية توافقية ترأس الحكومة، وتتقاسم السلطة لتجنب مزيد من التصعيد من قبل المليشيات بعد محاولة اغتيال "الكاظمي"، لكن ربما ينظر إلى الحكومة الجديدة من قبل الشارع العراقي على أنها تعزز الفساد ولن تغير الوضع السابق مما يؤدي إلى عدم الاستقرار.

ختامًا: يمكن القول إن عملية تشكيل الحكومة الجديدة سوف تواجه مزيدًا من العراقيل، وتستمر لفترة ليست بالقليلة، لا سيما في ضوء المؤشرات السابق ذكرها، وأن محاولة اغتيال "الكاظمي"، والسلوك التصعيدي الذي تنتهجه المليشيات، يضيف تعقيدات للمشهد العراقي، وسوف يؤثر على مفاوضات تشكيل الحكومة.

أسباب تفاقم أزمة لبنان إثر التوترات مع الخليج

* محمد عبد الرازق
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

زادت الأزمة بين لبنان ودول الخليج، إثر تصريحات وزير الإعلام اللبناني "جورج قرداحي" حول الحرب في اليمن، من التحديات المتراكمة التي يواجهها لبنان على كافة الصُّعُد، والتي تحولت في مجموعها إلى أزمة دولة بكافة أركانها. وبينما تتلاشى الحدود الفاصلة بين الأبعاد المختلفة للأزمات التي يُواجهها لبنان في الوقت الراهن، تبدو مساراتها جميعًا تتجه نحو المزيد من التأزم والتفاقم والعزلة، بعدما أضحت الحكومة – التي تعطلت جلساتها منذ 13 أكتوبر -2021 عاجزة عن مجابهة أيٍّ من هذه الأزمات.

* استقال وزير الاعلام اللبناني جورج قرداحي يوم 3 ديسمبر 2021 اثناء طبع الدورية

محدّدات الأزمة

- دخلت حكومة "نجيب ميقاتي" في العديد من الأزمات منذ أن حصلت على ثقة مجلس النواب اللبناني في سبتمبر 2021، ومن أبرزها قضية التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، ورفض الثنائي الشيعي (حزب الله – حركة أمل) المسار الذي يتبعه قاضي التحقيق "طارق بيطار" في القضية وتوجيهه اتهامًا أوليًا لوزراء سابقين ونواب ينتمون لحركة أمل. وقد سعى الثنائي إلى استصدار مرسوم حكومي بتنحية القاضي، وعطلا وتيار المردة جلسات الحكومة عبر سحب وزرائهم منها.

- أدّت الأزمة مع دول الخليج العربي إلى إضافة أزمة جديدة لحكومة "ميقاتي" وسبب آخر من أسباب تعطيل جلساتها. فمن ناحية، يضغط "ميقاتي" وآخرون على الوزير "قرداحي" لتقديم استقالته للخروج من هذه الأزمة، فيما يرفض "قرداحي" وداعموه هذه الاستقالة. وفي الوقت الذي تعجز فيه الحكومة عن عقد جلساتها، فإنها تبدو عاجزة للسبب نفسه عن إقالة الوزير، لأن قرار الاستقالة يجب أن يمر بموافقة ثلثي أعضاء الحكومة.

- تعود أزمة دول الخليج مع لبنان إلى جذور أعمق من تصريحات وزير الإعلام "جورج قرداحي" أو حتى التصريحات التي سُربت بعد ذلك لوزير الخارجية "عبد الله بوحبيب" وأدت إلى تعقيد الأزمة بدلًا من حلها، وترتبط هذه الجذور بحزب الله وهيمنته على مفاصل الدولة اللبنانية وقرارها وارتباطاته الوثيقة بإيران، وهو ما يلاقي اعتراضًا خليجيًا قديمًا أدى إلى الإحجام عن التعاطي مع التطورات على الساحة اللبنانية.

- تتخذ الأزمة بين لبنان ودول الخليج طابعًا آخر يرتبط بالتهديدات الأمنية، خاصة مع إعلان الكويت عن تفكيك خلية تابعة لحزب الله تعمل داخل أراضيها ضالعة في تجنيد الشباب للعمل لصالح الحزب في سوريا واليمن، بجانب جمع تمويلات لصالحه تحت ستار التبرعات الخيرية؛ الأمر الذي دفع السلطات الكويتية إلى منع تجديد إقامات عدد من اللبنانيين المقيمين على أراضيها، ومطالبتهم بمغادرة البلاد.

انقسامات حكوميّة

- تؤدي الأزمة الخليجية-اللبنانية إلى زيادة حدة الاستقطاب والانقسام داخل حكومة "نجيب ميقاتي" بين فريق يرى ضرورة استقالة "جورج قرداحي" كمخرج مبدئي من الأزمة، وفريق آخر يرى أن الأمر يتعلق بالسيادة اللبنانية، وأن استقالة "قرداحي" تعني انتقاصًا من هذه السيادة. هذا علاوة على الانقسام الحاد بشأن التدخل في مسار التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وما إذا كان يجب على الحكومة التدخل فيه بتنحية القاضي "بيطار" أم لا.

- على الجانب الآخر، من الصعب انفراج الأزمة حتى إذا استقال "قرادحي"، لأن ذلك قد يتسبب في تصاعد التوتر في السياسة اللبنانية كرد فعل من جانب القوى الموالية لإيران أو المناوئة للسعودية بشكل عام على هذه الخطوة. وذلك نتيجة لكون الأزمة قد

اتخذت بُعدًا إقليميًا مرتبطًا بتطورات العلاقة بين الرياض وطهران وتشابكاتهما في أكثر من ملف. فضلًا عن أن الأزمة أدت إلى رد فعل تصعيدي من جانب حزب الله وحلفائه فيما يتعلق بملف القاضي "طارق بيطار"، فتحول الأمر إلى صراع داخل السلطة القضائية في إصرار على تنحيته عن نظر القضية، فيما تبقى الحكومة معلقة حتى تحقق ذلك. الأمر الذي يرشح الوضع السياسي اللبناني لمزيد من التأزم، ويضع على كاهل حكومة "ميقاتي" المزيد من تحديات البقاء.

- تتفاقم الأزمة الاقتصادية اللبنانية بشدة على وقع الأزمة مع دول الخليج، وخاصةً مع قرار السعودية حظرَ كل الواردات اللبنانية إليها، مما يعني فقدان نحو 245 مليون دولار هي قيمة الصادرات اللبنانية إلى السعودية عام 2019. وكذلك قرار حظر السفر إلى لبنان، مما يعني فقدان لبنان مداخيل مهمة من عائدات السياحة، وستكون التداعيات الاقتصادية على البلاد أكبر إذا ما اتخذت دول خليجية أخرى القرار ذاته. ومع اتخاذ الكويت قرارًا بحظر منح التأشيرات للبنانيين بدت مخاوف لدى اللبنانيين من احتمالات أن تصدر قرارات تتعلق بتحويلات اللبنانيين العاملين في دول الخليج، مما يعني خسارة مليارات الدولارات في الوقت الذي وصل فيه سعر صرف الليرة اللبنانية إلى أكثر من 23000 ليرة مقابل الدولار الواحد على إثر الأزمة مع دول الخليج.

- تؤثّر هذه الأزمة الاقتصادية بالتبعية على خطة الحكومة اللبنانية للإصلاح الاقتصادي في ضوء تعطيل أعمال الحكومة؛ إذ

تتضاءل مدخلات لبنان من العملة الأجنبية، وتتقلص بشدة احتمالات أن يلقى لبنان دعمًا خليجيًا، فضلًا عن تضرر المباحثات مع صندوق النقد الدولي على خطة للتعافي الاقتصادي، لما تعطيه هذه الأزمة من صورة سلبية عن السياسة اللبنانية بوجه عام، ومدى الثقة في إمكانية الالتزام بخطة للتعافي، ومن ثمّ يُحتمل أن تتعثر المفاوضات مع الصندوق ويطول أمدها.

- تمتد الأزمتان السياسية والاقتصادية وتأثيراتهما إلى المستوى الشعبي بوصفه المتأثر الأساسي بهما، وخاصة مع ما يتركه التدهور الاقتصادي من آثار على المستوى المعيشي للبنانيين، لا سيّما بعد رفع الدعم جزئيًا أو كليًا عن المحروقات والخبز والدواء وسلع أساسية أخرى. وبينما يُنظر داخليًا وخارجيًا إلى الانتخابات النيابية المقبلة بوصفها بوابة لتغيير مأمول؛ فإن ما يجري على المستويين السياسي والقضائي يدفع بإمكانية تأجيل إجرائها في الموعد الذي حدده البرلمان وهو 27 مارس 2022، مما يعني أن احتمالات انفجار الغضب الشعبي المصحوب بانفلات أمني على خطوط التماس الطائفية قائمة.

إجمالًا، تبدو آثار أزمة لبنان مع دول الخليج ممتدة إلى كافة قطاعات الدولة، وهي مرشحة للتصاعد والانفتاح على كل الاحتمالات بسبب بقاء جذورها قائمة، وهي نفوذ حزب الله وهيمنته على مفاصل الدولة، في وقت يواجه فيه حزب الله أزمات على أكثر من صعيد، سواء داخل الحكومة، أو في ملف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، أو على المستوى الشعبي، وهو ما يجعل خياره الوحيد في مجابهة هذه الأزمات هو التصعيد.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

رقم الإيداع

ISBN

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo